أهمية الصادرات الصناعية في تنمية دول جنوب شرق اسيا وفق إنموذج " الاوز الطائر" - كوريا الجنوبية - دراسة حالة

Importance of Industrial Exports in Develop South Asian Countries According to The" Flying Geese" Model : South Korea as Case Study

م. محمد صالح جسام

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الانبار

المستخلص :

ظهر انموذج "الاوز الطائر" التنموي في عام 1937 من قبل الاقتصادي الياباني (Akamatsu) ثم اتسع صيتها على يد (كامنغز) عام 1984 كنظرية بديلة لنماذج التنمية الصناعية التي يطرحها الغرب وهو انموذج او نظرية تصف عملية النمو الاقتصادي كأسراب الاوز الطائر ، إذ تأتي اليابان في مقدمة السرب بوصفها الاوزة القائدة ، ويليها السرب الاول والذي يضم كلا من (كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة) اما السرب الثاني فيضم (ماليزيا وتايلاند واندونيسيا) واخيراً السرب الثالث و يشمل (كمبوديا وفيتنام) ويفصل بين كل سرب واخر مسافة تحددها سرعة السرب ومقدار علو طيرانه ، وهو ما يعكس مرحلة ونمط التطور الاقتصادي في كل دولة .

لقد توصلت العديد من الدراسات التجريبية الى ان النمو السريع للصادرات يعجل من النمو الاقتصادي ، واثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات انها تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو اسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات او السياسات الاخرى .

مرت تنمية الاقتصاد الكوري الجنوبي بعدة مراحل وذلك ابتداءاً من مطلع الستينيات حتى الوقت الراهن ، ويمكن تقسيم تلك المراحل الى اربعة مراحل : (الاولى :وضع اسس التنمية ، المرحلة الثانية : تطوير الصناعات الثقيلة والصناعات الكيمياوية ، المرحلة الثالثة : التصحيح الهيكلي الصناعي ، ثم المرحلة الرابعة وهي عولمة القطاع الصناعي الكوري ، ان النجاح الكوري الجنوبي في المجال الاقتصادي كانت لها ميكانزمات او عوامل ومنها تدخل الدولة التوجيهي في الاقتصاد والذي اتصف بدوره بالمرونة ، الانتقائية ، التناسق و العوامل الاخرى هي اتباع سياسة التنويع الاقتصادي ، الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي ، استقطاب الاستثمارات الاجنبية ، اقامة المجمعات الصناعية " الشيبول و اخيراً دور العامل الخارجي فقد ساهمت الولايات المتحدة في تنمية كوريا الجنوبية ، وتبين التجربة الكورية اهمية المرونة في كل من التخطيط و إدارة سياسات العمل .

الكلمات المفتاحية : التصنيع من اجل التصدير ، الاوز الطائر ،الاقتصاد الكوري الجنوبي

Abstract :

The Flying Geese Model shows in 1937 by Japanese economist (Akamatsu) and then expanded by (Kamingis) in 1984 as the theory of alternative models of industrial development posed by the West

Depicts of the process of economic growth, such as swarms of flying geese, Japan at the forefront of the bevy as a goose the lead, followed by the first bevy, which includes (South Korea, Taiwan, Hong Kong and Singapore), the second squadron comprises (Malaysia, Thailand, Indonesia) bevyIII includes (Cambodia and Vietnam) and separates each squadron and last Squadron distance determined by the speed and the amount of

altitude flight, which reflects the stage and pattern of economic development in each country.

Many empirical studies concluded that the rapid growth of exports accelerates economic growth, and proved the experiences of developing countries that have adopted export promotion policy as giving means economic growth faster than achieved under the import substitution policy or other policies.

South Korean economy over the several stages of economic development, starting from the early sixties : first stage the groundwork for development, the second stage: the development of heavy industry and chemical industries, the third stage: the industrial structural adjustment, the fourth stage globalize Korean industrial sector

Directive state intervention in the economy:

Features which characterize President is (flexibility, selectivity, consistency and focus)

Economic diversification policy, interest in education and scientific research, attract foreign investment, the establishment of industrial groups, " Chaebol" and the role of the external factor :The United States contributed to the development in South Korea

Korean experience shows the importance of flexibility in both the planning and management of labor policies.

Keywords *: Flying Geese , Industrial exports , South Korean economy*

المـــقـــدمـة

اهمية البحث :

تعد تجربة دول جنوب شرق اسيا من التجارب التنموية المميزة خلال النصف الثاني من القرن العشرين وحتى يومنا هذا ، إذ استطاعت تلك البلدان ولا سيما كوريا الجنوبية ان تتحول من دول متخلفة الى دول صناعية ناهضة واهمية الموضوع تتجسد في كون تلك التجارب لم تقف عند حد التصنيع بغية احلال الواردات بل انها استطاعات ان تتفوق في الصناعات المعدة للتصدير ، وبالتالي فانها تمكنت من معالجة المشكلات التي كانت اقتصاداتها تنوء بحملها ، كما ان اهمية البحث تطال الجانب الفكري الذي حاول تفسير تلك التجربة والمتمثل بما يعرف بنظرية الاوز الطائر .

هدف البحث :

يحاول البحث تشخيص الاسباب والمقومات التي اسهمت في إنضاج وانجاح عملية التنمية في دول جنوب شرق اسيا مع التركيز على كوريا ، كما يسعى البحث الى ابراز الدور المهم لعملية التصنيع من اجل التصدير في تلك الاقتصادات .

فرضية البحث :

تشدد فرضية البحث على ان الصادرات الصناعية اسهمت بشكل فاعل الى جانب عوامل وميكانزمات اخرى في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان التي انتهجت هذه الاستراتيجية ، ولا سيما كوريا الجنوبية .

منهج البحث :

من اجل التثبت من فرضية البحث تم اعتماد اكثر من منهج علمي بحثي في سبيل التحقق من الفرضية وكذلك تحقيق هدف البحث ، ومنه ا المنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي والاستنباطي .

المبحث الاول

التعريف بأنموذج الاوز الطائر التنموي

تعود الصياغات الاساسية لانموذج " الاوز الطائر" The Flying Geese Model إلى الاسهامات التي قدمها أكاماتسو عام (1937)، أوكيتا (1985)، فيرنون (1966) وكوجيما (2000)، فقد ظهر هذا نموذج الاوز الطائر في النصف الثاني من الثلاثينيات وتحديدا عام 1937 من قبل الاقتصادي الياباني (أكاماتزو كانامي Akamatsu) ثم اتسع صيتها على يد (بروس كامنغز) عام 1984 كنظرية بديلة لنماذج التنمية الصناعية التي يطرحها الغرب ، فقد صاغ (اكاماتزو) هذا الانموذج باعتباره انموذجا تاريخيا لمراحل التطور الاقتصادي للدول النامية التي جاءت متأخرة في ميادين التنمية والتصنيع والتطور الرأسمالي ، وذلك على غرار نظرية (مراحل النمو الاقتصادي) لروستو ، إذ تتفق كلا الصياغتين او النظريتين لروستو واكاماتزو على وجود نمط تاريخي وزمني لتتابع مراحل النمو الاقتصادي بشكل خطي (Uni – linear) مع اختلاف درجات السرعة لكل بلد في اطار المسار التاريخي المحدد له ، وفي هذا الاطار يشير اكاماتزو الى ثلاثة منحنيات رئيسة تحدد طبيعية المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الاخذ بالنمو وكما يلي : (**عبد الفضيل** ، 2000 : 156)

- منحنى الاستيراد : وهنا تحدد تركيبة الواردات نوعية مرحلة النمو والتنمية التي يمر بها اقتصاد البلد المعني .
- منحنى الانتاج : ويوضح هذا المنحنى مستوى تطور القوى الانتاجية وتركيبة المنتجات في الاقتصاد المعني .
- منحنى الصادرات : وهو المنحنى الذي يبين مدى ونوعية سلة الصادرات بحسب ارتقاء نوع المنتجات التي يتم تصديرها ، : كثيفة العمل ، كثيفة ر أس المال ، كثيفة التقانة ، كثيفة المهارة .

وتعد هذه المنحنيات الثلاثة بمثابة الاحداثيات التي تحدد موقع كل اقتصاد جاء متأخرا في ميدان النمو والتقدم ، في اطار نموذج " الاوز الطائر " وذلك تبعاً للارتفاع والمسافة .

وقبل المضي بتحليل اركان نظرية الاوز الطائر لابد من التعريف بشخصية (اكاماتزو) فقد ولد في العام 1896 في منطقة شمال كيوشن في اليابان لعائلة فقيرة ، ثم دخل مدرسة (Kpbe) التجارية العالية ، وفي عام 1919 التحق بمدرسة طوكيو للاقتصاد ودرس الفلسفة الماركسية والهيجيلية وافكار نيتشه ثم اصبح مدرسا للاقتصاد في جامعة Nagoya وتخصص بالسياسة الصناعية والتجارية ، وقد سافر الى المانيا لاكمال دراسته وزار لندن ، وفي عام 1943 سافر الى سنغافورة لاجراء دراسة دول اقتصاد جنوب شرق اسيا الخاضع للسيطرة اليابانية ، اخيراً حصل (اكاماتزو) على شهادة الدكتوراه عن اطروحته المتعلقة بمبادئ النظام الاقتصادي القائم حينذاك ، ورغم الاسهامات الفذة لنظرية الاوز الطائر غير ان هناك من يعدها محاولة يابانية للترويج لنوع من البروبوغاندا لخدمة التطلعات الامبريالية لليابان . (KORHONEN , 1994 : 93-94)

ويصور انموذج الاوز الطائر عملية النمو الاقتصادي في الدول المعنية " دول جنوب شرق اسيا " او ما باتت تعرف بنمور اسيا ، يصف عملية النمو بأسراب الاوز الطائر ، إذ تاتي اليابان في مقدمة السرب بوصفها الاوزة القائدة ، ويليها السرب الاول الذي يضم (كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة) ثم السرب الثاني ويضم (ماليزيا وتايلاند واندونيسيا) اما السرب الثالث فيشمل (كمبوديا وفيتنام) ويفصل بين كل سرب واخر مسافة

تحددها سرعة السرب ومقدار علو طيرانه ، وهو ما يعكس مرحلة ونمط التطور الاقتصادي في كل دولة . (**عايشي** ، 2009 : 214)

وطبقا للانموذج فأن الدول الناهضة (السرب اللاحق) تميل الى الصناعات الاقل تقدما مقارنة بالدول التي تفوقها في التطور الاقتصادي (السرب السابق) حتى يتم الوصول إلى المرحلة الثالثة عندما تبدأ الزيادة في الإنتاج المحلي ومن ثم يمكن البدء بالتحول الى الصادرات. وهنا تبدأ معدلات الاستيراد بالتراجع حتى يتم الوصول إلى النقطة التي يكون فيها حجم الصادرات متفوق على الواردات لفئة معينة من مستهلكي البضائع. هذا الوضع يعود بالفائدة على ميزان المدفوعات للبلدان النامية. (**Korhonen,1994: 97**) فاليابان تاريخيا كانت تستورد النسيج من بريطانيا ، ثم تحولت الى منتج ومصدر لصناعة النسيج ، واستطاعت ان تطور صناعات جديدة تعتمد على كثافة رأس المال والتقنية العالية كصناعة السيارات والاليكترونيات وهكذا .

وفي مرحلة تاريخية لاحقة تحولت صناعة النسيج الى السرب الاول من الاوز بالاستفادة من تقنية اليابان و محاكاة تطورها ، وهكذا طورت دول السرب الاول من اقتصادياتها فاضحت تنتج سلعا مصنعة كثيفة راس المال وعالية التقنية ، وانتقلت صناعة النسيج الى السرب الثاني والتي تدرجت في تطورها التاريخي من اقتصاديات تعتمد على الصناعات كثيفة استخدام العمل غير الماهر الى الصناعات التي تعتمد على العمل الماهر والتقنية المتطورة وكثافة رأس المال . ويتكرر انتقال صناعة النسيج الى الدول الاقل تقدما مثل فيتنام وكمبوديا على التدرج والنمط التنموي نفسه بالاعتماد على كثافة العمل والتقنية المستوردة من سرب الاوز السابق لها . (**عايشي** ، 2009 : 214)

تعد التجارة هي المحرك الاكثر اهمية في نموذج الاوز الطائر ، إذ يتم نقل السلع الجديدة والتقانة الجديدة من خلالها عبر اقتصادات الدول في الاسراب المختلفة ، ويحقق هذا الانموذج علاقة تكاملية لعملية التطور الصناعي بين الدول المبدعة القائدة الاكثر تقدماً Senshinkoku والدول التابعة Koshinkoku فالدول التابعة تستورد السلع الجديدة المبتكرة من الاقتصاد القائد التي يصدرها بعد اشباع الطلب في سوقه المحلي ، وعندما يفقد الاخير قدرته التافسية في منتوج معين فأنه يوجه انتاجه خارجاً ويسمح بنقل التكنولوجيا والسلع الرأسمالية المطلوبة والضرورية لانتاج هذه السلعة في الاقتصاد التابع ، ويحل الانتاج المحلي محل الاستيرادات بعد ان تتعلم الاقتصادات التابعة كيفية تصنيع هذا المنتج لتغطية حاجاتها المحلية في اطار استراتيجية احلال الواردات ، فضلا عن تجهيز الاسواق الاجنبية بعد اشباع حاجتها المحلية . (عبد الغفار ، 2002 : 64)

والملاحظ – لاسيما من خلال التطور التدريجي – ان دول جنوب شرق اسيا قد استفادت من فكرة تقسيم العمل فيما بينها عبر قيام روابط صناعية مشتركة بين الدول الاسيوية الناهضة – النمور – واليابان ، كما ادت الاستثمارات اليابانية دوراً كبيرا في ايجاد هذه الروابط الاقتصادية – كما سيأتي – وهو الامر الذي ساعد على ايجاد تبادل تجاري كبير وتدفقات مالية ضخمة ومنتظمة من اليابان الى تلك الدول ، فضلا عن انتقال التقنية واساليب الادارة اليابانية ، كما تم توظيف المزايا التجارية النسبية في كل اقتصاد من اجل النمو الاقتصادي . (**عايشي** ، 2009 : 215)

ثانياً : مكانة الاستثمارات الاجنبية في انموذج الاوز الطائر :

لا يخفى على المتخصص بالشؤون الاقتصادية ما للاستثمار الاجنبي بشقيه المباشر وغير المباشر من اهمية كبيرة في تحقيق قدرا من التنمية الاقتصادية لدى الاقتصادات المستقبلة له ، والمتعارف عليه ان الاستثمار الاجنبي يصنف بانه استثماراً مباشراً في حال امتلاك المستثمر الاجنبي لنحو 10 % فاكثر من اسهم راس مال المشروع وبالتالي امتلاكه لذات النسبة من القوة التصويتية داخل الادارة فيما يتعلق بالقرارات المختلفة للمشروع او الشركة او المؤسسة الاقتصادية موضوع البحث (**IMF , 2004 : 5**) ، وقد ادركت الاسس الفكرية للانموذج هذه الحقيقة ، وفي هذا الاطار نجد ان **كوجيما** قد فرق بين 3 انماط للاستثمارات اليابانية المباشرة المتجه لدول جنوب شرق اسيا وعلى النحو التالي : (**عبد الفضيل** ، 2000 : 158)

- استثمارات تستفيد من قاعدة الموارد في البلد المضيف في وقت لا تتوافر تلك الموارد في البلد المستثمر (اليابان)
- استثمارات تستفيد من رخص اليد العاملة في البلد المضيف للتغلب على تراجع التنافسية في ذلك النوع من فروع النشاط في البلد المستثمر (اليابان) نتيجة ارتفاع مستويات الاجور .
- استثمارات تستفيد من النفاذ الى سوق البلد المضيف بسبب وجود حو اجز جمركية وغيرها من القيود امام صادرات السلع اليابانية .

وفي اطار هذا الانموذج قامت كل من كوريا الجنوبية وتايوان بتطبيق السياسات الاستثمارية ذاتها في البلدان الاسيوية المضيفة الاقل تقدما ، مما وسع وعمق من شبكة التكامل الصناعي الاقليمي من خلال علاقات التكامل الرأسي ، إذ يلاحظ ان كل موجة من الموجات الاستثمارية (اليابانية ، الكورية ، والتايوانية) كانت تعمق من تلك التشابكات فيما بين فروع النشاط الصناعي ، ولاسيما الموجة الكبرى للاستثمارات اليابانية خلال المدة من منتصف الثمانينات الى منتصف التسعينات ، وقد ادى هذا بدوره الى تعميق وزيادة تدفقات التجارة البينية على الصعيد الاقليمي مع الاستفادة من وفورات الحجم والنطاق الناتجة من التخصص في الانشطة الانتاجية للمكونات والسلع الوسيطة (**عبد الفضيل** ، 2000 : 159) ومما تجدر الاشاره اليه في هذا الصدد هو ان حركة التدفقات الاستثمارية من اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان تجاه الدول الاسيوية الاخرى كانت تحظى بتشجيع كبير من قبل حكومات تلك الدول اي ان تلك الانشطة الاستثمارية لم تكن مجرد تحركات عفوية بدوافع السوق والربحية فقط ، الامر الذي يؤكد الدور المهم للدولة في احداث التنمية الاقتصادية وفقاً لهذا الانموذج ، وهو ما سيتبين في المبحث الخاص بعوامل وميكانزمات نجاح التجربة الكورية الجنوبية .

لقد اهتم (كوجيما) بتفسير الاختلافات بين نماذج الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) Foreign Direct Investment القادمة من الولايات المتحدة الامريكية واليابان الى الدول النامية والنتائج المترتبة عنها على التوسع في التجارة الدولية ، وعلى الرغم من انه كان ينظر الى FDI على انه وسيلة لنقل راس المال والتقنية والمهارات الادارية من بلد المنشأ الى البلد المضيف فأنه كان ينازع بوجود نوعين من FDI وهما الاستثمار الموجه للتجارة والاستثمار المناهض للتوجه التجاري Anti – trade – oriented إذ يكون FDI موجها للتجارة اذا ولد فائض طلب على الاستيرادات وفائض عرض للصادرات عند معدلات التبادل التجاري الاصلية ويحصل العكس لو كان

FDI مناهضاً للتوجه التجاري ، ويعتقد (كوجيما) ايضا ان FDI الموجه تجاريا يحقق الرفاه في كل من البلدين المصدر والمضيف ، في حين يؤدي النوع الاخر الى تناقص الرفاه ، وطالما ان النوع الاول ينطوي على استثمار في صناعات لايتمتع فيها البلد المصدر بميزة نسبية فأن من شأنه تعجيل التجارة بين البلدين وتعزيز الهيكلة الصناعية النافعة لكل منهما ، وعلى العكس من ذلك ينطوي النوع الثاني من FDI على استثمارات في صناعات يتمتع البلد المصدر فيها بميزة نسبية وهكذا تتناقص التجارة الدولية ، وتعاد هيكلة الصناعة في اتجاه معاكس لما توصي به اعتبارات الميزة النسبية ومن شأن ذلك تقليل رفاه كلا البلدين مسببا مشاكل متعددة في ميزان المدفوعات وتصدير الوظائف وتحفيز الحماية التجارية في البلد المصدر . (عبد الغفار ، 2002 : 66)

يبين (كوجيما) ان نمط FDI الياباني يختلف عن النمط الاستثماري الامريكي وعلى النحو التالي : (عبد الغفار ، 2002 : 67)

- الاستثمار الاجنبي المباشر الياباني : هو استثمار موجه للتجارة ، وذلك لكون الشركات المتعدية الجنسية اليابانية كانت صغيرة وواطئة التقنية وتروج للتجارة ، اي ان FDI هنا مكمل للتجارة ، إذ انه كان موجها بشكل رئيس نحو تطوير الموارد الطبيعية التي لا تتمتع فيها اليابان بميزة نسبية وكذلك نحو بعض قطاعات التصنيع التي تفتقد فيها اليابان ميزتها التنافسية ، وكان ينظر الى الاستثمارات اليابانية بانها موجه اكثر نحو التصدير .
- الاستثمار الاجنبي المباشر الامريكي : وهو استثمار مناهض للتوجه التجاري ، فقد نقلت USA الى الخارج الصناعات التي تمتلك فيها ميزة نسبية عبر شركاتها المتعدية الجنسية ، وذات احتكار القلة والمتقدمة تقنيا والتي تحل محل التجارة ، ويعتقد ان السبب يكمن في الهيكل المزدوج للاقتصاد الامريكي ، إذ تتعايش مجموعة من الصناعات الجديدة التي تتسم بالابتكار واحتكار القلة مع مجموعة من الصناعات التقليدية الراكدة والمعرضة الى المنافسة السعرية ، وهكذا نجد FDI الامريكي لا يتولى سوى لنوع من الصناعات بسبب ارتفاع عوائد هذا الاستثمار لارتباطه بمزايا احتكار القلة ، وبما ان USA تتمتع اصلاً بميزة نسبية في هذه الصناعات فقد جاء FDI مناهضاً للتوجه التجاري .

ثالثاً : تحديات تكرار تجربة نموذج التنمية لدول جنوب شرق اسيا :

على الرغم من الاهمية الكبيرة والنجاح المتحقق في تنمية بعض دول جنوب شرق اسيا وفق نموذج التنمية الخاص بها ، وهو الامر الذ يغري دولاً نامية كثيرة ومنها الدول العربية باتجاه الرغبة الجامحة لاستعارة تنفيذ هذه الاسترتيجية التنموية واسقاطها على اقتصاداتها ، الا انه توجد جملة من التحديات التي يمكن ان نطلق عليها **بالتحديات العصرية** التي تواجه تلك المحاولات ومن بينها ما يأتي :

1-ان نموذج التنمية المذكور كنموذج لحلقات التصنيع المتعاقبة المستند الى تدوير الميزة النسبية من البلدان الاقل تقدماً قد يكون صحيحياً في المراحل الاولى من التصنيع ولكنه يصبح اقل صحة مع زيادة درجة النضج ، فسرب الدول التابعة للاوزة القائدة قد لا يحافظ على سرعة سير العملية التقنية ونمو الانتاجية التي تتيح له توسيع FDI والتجارة والاستثمار المحلي على نحو متزامن وذلك لاسباب عدة منها : (عبد الغفار ، 2002 : 166)

أ- ان المدة بين الابتكار والتقليد بين الاقتصاد القائد والاقتصادات التابعة قد قصرت بشكل كبير وهذا يعني صعوبة تدوير الميزة النسبية للدول التابعة وارتقائها بالتالي في الهرم التقني .

ب- اعتماد البلدان التابعة على FDI بشكل كبير من دون تحسين قدراتها التقنية الخاصة بها ادى الى ايجاد قيودا اضافية على نموها الاقتصادي ، إذ يفترض ان ترتقي هذه الدول بقدراتها التقنية من خلال انشطة التعليم والتدريب والبحث والتطوير .

ج- يعد تمايز الاجور عاملاً رئيسا في اعادة توطين الصناعات ، ولكن ارتفاع الاجور في الاقتصاد المنخفض الاجر نتيجة للاندماج العالمي سيجعله يفقد ميزته النسبية ، ففي النموذج المذكور بين اليابان والدول الاخرى كانت المدة التي يحدث خلالها ارتفاع الاجور وتحدث في النهاية المرحلة اللاحقة من اعادة تدوير الميزة النسبية طويلة (4 – 5) سنوات، هذه المدة تقلصت حالياً وهذا معناه تزايد سرعة تدوير الميزة النسبية .

2- استبعد النموذج حدوث تناقضات وتوترات مستقبلية بين الحكومات والشركات العملاقة القادمة من دول الاسراب المتقدمة والدول المضيفة (الاسراب اللاحقة) ، إذ افترض النموذج وجود علاقات تعاونية خالية من الصراعات وتناقض المصالح على طول الخط ، ولكن النظرة الواقعية توحي بأن هناك نوعين من الصراعات قد ينشآن : (**عبد الفضيل** ، 2000 : 168)

أ- بين حكومات البلدان المصدرة لرأس المال (السرب القائد) والدول المضيفة (السرب المتأخر)

ب- بين حكومات الدول المضيفة والشركات متعدية الجنسية العاملة على اراضيها ، والقادمة من دول الاسراب المتقدمة .

3- يقتصر النموذج على تحليل مستويات النمو والتقدم بالاستناد الى تطور انتاج مجموعات من السلع والخدمات حتى يتم الوصول الى اعلى حلقات السلم التصنيعي ، إلا ان التمايز في الانشطة التصنيعية – وفي ظل تطورات التقنية الحديثة – لن يقوم على التصنيف لمجموعات السلع الرئيسة (الاستهلاكية – الوسيطة – الرأسمالية) بل سوف يدور حول خصائصها الفنية ، إذ توجد اصنافا عديدة من السلعة ذاتها ، ولكنها تختلف بحسب درجات الجودة وقدرتها على اشباع حاجات متطورة ، و لاسيما في مجال السلع الاليكترونية . (**عبد الفضيل** ، 2000 : 168)

4- ان كثافة وحدة الضوابط التجارية المتعددة الاطراف وتوسع نطاقها كنتيجة لقيام منظمة التجارة العالمية WTO قد قيدت استخدام بعض ادوات السياسة الاقتصادية الانتقائية التي كان لها دور رئيس في نجاح صادرات دول جنوب شرق اسيا (النمور) فلم يعد ممكناً في ظل التحرير المتزايد في اسواق راس المال الدولية وتدويل الانتاج فرض تشريعات وقوانين على الشركات الاجنبية فيما يتعلق باهداف السياسة الصناعية للبلد المضيف ، وهو ما يشير الى التعارض مع الدور المهم الذي مارسته الحكومات في معظم دول جنوب شرق اسيا ، ولاسيما سياساتها الصناعية في تسريع التحول الهيكلي الاستراتيجي في الاقتصاد من خلال دعم قطاعات معينة حددت على انها استراتيجية لتملكها ميزة نسبية محتملة مهمة وتتلقى بذلك دعماً حكومياً . (عبد الغفار ، 2002 : 167)

5- قد تقف اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية TRIMs كعائق لانسيابية عمل نموذج التنمية ، لا سيما في مجال اعادة الهيكلة ، إذ انه وفي ظل نظام اتفاقية التجارة المتعلقة بحماية تلك الحقوق تكون حماية حقوق الامتياز صارمة ودقيقة جداً مما قد يولد احتكارات تقنية تعرقل نقل التكنولوجيا على المستوى العالمي وهو الامر الذي سيبطئ من عمليات اعادة توطين الصناعات ، (عبد الغفار ، 2002 : 167) ويستدعي الدول ذات المستوى

الاقل نمواً الى تحمل التكاليف الباهضة لشراء تلك التقانة الجديدة ، إذ استفادت الدول الاسيوية من غياب تلك القيود في السابق في الحصول على التقانة المتقدمة بثمن زهيد ومن خلال مختلف الاساليب . (**عبد الفضيل** ، 2000 : 167)

المبحث الثاني

الصادرات الصناعية واهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية

اولاً : مكانة الصادرات في الفكر الاقتصادي :

يرتبط اهتمام الفكر الاقتصادي بمختلف مدارسه ومذاهبه بالصادرات من خلال موقف ذلك الفكر من الدور الذي تؤديه التجارة الخارجية في بناء التنمية والنمو الاقتصاديين للبلد المعني ، وفي ادناه عرض مركز لاهم الاراء التي تضمنتها المدارس الاقتصادية حيال الصادرات :

1- المركنتاليون والصادرات :

يعتقد المركنتاليون او التجاريون ان تحقيق قدرا كبيرا من المعادن النفيسة – الثروة – انما يكون من خلال تحقيق فائض في الميزان التجاري ، ومن بين السبل لتحقيق ذلك هو زيادة الصادرات والاقلال من الواردات ، وعليه نجد ان المركنتالية دعت الى تقييد الواردات مقابل زيادة الصادرات بغية تعزيز القوة الشرائية التي تمكن الدولة من الحصول على احتياجاتها من الخارج ، وقد تمثلت سياستهم بتشجيع الصادرات من السلع الصناعية بشتى الوسائل ، والعمل المستمر على توسيع وايجا واكتساب الاسواق الخارجية الجديدة و لاسيما في البلدان المكتشفة حديثاً ، كما دعت المدرسة الميركنتالية الى تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية وتخفيض نفقات انتاج السلع التي تصدر الى الخارج من خلال سياسة الاجور المنخفضة ، وغيرها من الاجراءات الاخرى . (سرحان ، 2010 : 44)

2- الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والصادرات :

دعى الكلاسيكيون الى تطبيق الحرية الاقتصادية الكاملة وعدم تدخل الدولة في اغلب المجالات ومنها التجارة الخارجية انطلاقا من فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي ، وفيما يتعلق بالصادرات راى الكلاسيك ان دورها في توسيع القاعدة الانتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على اكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المتاحة الى جانب اجتذاب راس المال الاجنبي للاستثمار في مجال انتاج السلع التصديرية ، واكد الكلاسيك على اثر التجارة الخارجية على تراكم راس المال عن طريق ما يترتب على التخصيص الاكفأ للموارد الاقتصادية من ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير الحوافز الاستثمارية بفعل اتساع السوق والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير ، اي ان الصادرات عندهم تعمل كقوة محركة للنمو . (سرحان ، 2010 : 45)

3- الفكر الاقتصادي الحديث والصادرات :

عندما ظهر كينز برز الاهتمام البالغ في تحليل اهمية دور الصادرات باعتبارها احد مكونات الدخل القومي ، إذ انها تسهم في بزيادة الدخل بصورة اكبر من قيمتها وذلك من خلال عمل المضاعف ، ويرى (ميردال) ان التجارة الخارجية بين الدول النامية والمتقدمة تعمل على زيادة التفاوت في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين ، ويرى ان الاسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل اساساً على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع اصلاً بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية ، فضلا عن كون الطلب على صادرات الدول النامية غالبا ما يكون من المواد الخام او المواد الاولية وهو طلب يتصف بعدم المرونة ، كما ان (ميردال) يعتقد ان اي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية كثيرا ما يرجع اثره الى الدول الصناعية المستوردة للمواد الاولية ، اضافة الى عوائد استثماراتها التي تقتصر على قطاعات معينة كانتاج المواد الاولية وتصديرها .

اما (نيركسه Nurkse)فيعتقد ان التجارة الخارجية اداة لانتشار النمو الاقتصادي الى جانب كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا اكثر كفاءة مثلما حصل في كندا واستراليا والارجنتين وجنوب افريقيا . (**سعيدي** ، 2002 : 8)

ثانيا : مبررات اللجوء الى تنمية الصادرات :

ان مؤيدي سياسات تشجيع الصادرات للسلع المصنعة وحتى الاولية يشيدون بالكفاءة وفوائد النمو التي تعود من التجارة الحرة ومن احلال اسواق عالمية كبيرة محل الاسواق المحلية الصغيرة ، ومعالجة تشوه الاسعار والاثار السلبية لتكلفة الحماية ، مستدلين بالنجاحات المتعددة لتجارب دول جنوب شرق اسيا التي تبنت استراتيجيات الصناعات الموجهة للتصدير وفي مقدمتها كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة ، وعند المقارنة بين استراتيجيتي احلال الواردات وتشجيع الصادرات ، نجد ان معظم الدول النامية قامت بتوظيف كلتا الاستراتيجيتين وبدرجات متفاوتة ، مع التركيز على احداهما في وقت معين وعلى الثانية في وقت آخر ، فمثلا خلال عقدي الخمسينات والستينات كانت استراتيجية التصنيع الداخلية معتمدة في تشيلي والهند وباكستان والفلبين اي التركيز على (احلال الواردات) وبالرغم من ذلك فانه ومنذ منتصف السبعينات باتت سياسة تشجيع الصادرات تتبع بشكل متزايد من قبل الدول النامية ، وعلى العكس نجد ان انصار سياسة ترويج الصادرات الاوائل قد تمثلوا في دول شرق اسيا ، إذ ان الصادرات الاكثر نجاحاً في هذه الدول قد اعتمدت على سياسة احلال الواردات في السابق وفي وقت متزامن في صناعات معينة . (تودارو ، 2009 : 556)

كما توصلت العديد من الدراسات التجريبية الى ان النمو السريع للصادرات يعجل من النمو الاقتصادي ، واثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كأحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية ان تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو اسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات او السياسات الاخرى ، ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات وتركزت جهودهم في بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي وتوضيح اسباب هذه الظاهرة ، واجريت العديد من الدراسات التطبيقية لبحث اثر النمو في الصادرات على اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة . (سرحان ، 2010 : 47) وقد توصلت اهم هذه الدراسات الى فعالية نمو الصادرات في تحقيق النمو

الاقتصادي للدول النامية – باعتبار ان نمو الصناعات التصديرية دالة على التنمية الاقتصادية - مع الاخذ بالحسبان المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية ، والجدول الاتي (1) يوضح نتائج تلك الدراسات

جدول (1) اهمية الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي حسب بعض الدراسات

الدراسة	البيانات المستخدمة	النموذج الاقتصادي	المتغيرات الاخرى	النتائج
Michaly 1977 أثر نمو الصادرات على الدخل القومي	بيانات 41 دولة خلال المدة (1950 – 1973)	اختبار الارتباط بين متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الاجمالي وبين نمو الصادرات	-	أهمية استراتيجية تنمية الصادرات
Balassa 1981 أثر نمو الصادرات على كفاءة رأس المال وامكانية التغلب على الازمات الاقتصادية الخارجية	بيانات 11 دولة خلال المدتين زمنيتين (1960 -1966) و (1967 – 1973)	تأثير معدل نمو الصادرات الحقيقي على معدل نمو الناتج القومي الحقيقي	معدل نمو قوة العمل والاستثمارات المحلية بالنسبة للناتج والاستثمارات الاجنبية بالنسبة للناتج	اهمية استراتيجية تنمية الصادرات
William G.Tyler 1981 أثر نمو الصادرات على آثار الحجم والوفورات الخارجية	سلاسل زمنية تمثل بيانات 33 دولة خلال المدة 1960 - 1974	تأثير التغير في الصادرات على التغير في الناتج المحلي الاجمالي	الاستثمارات المباشرة ورأس المال الاجنبي	اهمية استراتيجية تنمية الصادرات
Feder 1982 أثر نمو الصادرات على كفاءة تخصيص الموارد	بيانات 31 دولة خلال المدة 1966 - 1973	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج	-	اهمية استراتيجية تنمية الصادرات

المصدر : وصاف سعيدي (2002): تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد1 ، ص 15 .

وهكذا فأن التوسع في صادرات الدول النامية تامة الصنع قد اعطى حافزاً كبيراً للاداء التصديري للعديد من الدول مثل الذي حدث في كل من كوريا الجنوبية وسنغافورة وهونج كونج وتايوان والمكسيك والبرازيل والسعودية وغيرها خلال العقود الاخيرة ، فعلى سبيل المثال نجد ان صادرات كوريا الجنوبية وتايوان قد نمت

بمعدل سنوي يفوق 20 % وفي كلا الدولتين كان النمو التصديري يعد كنتيجة لزيادة السلع التامة الصنع والتي ساهمت باكثر من 80 % من عوائد الصرف الاجنبي لهما . (تودارو ، 2009 : 563)

كما ان تنمية الصادرات الصناعية هو من انجع السبل المتبعة لمواجهة العجز المتراكم في موازين مدفوعات الدول النامية والذي يعود بدوره الى عدة اسباب من بينها : (سرحان ، 2010 : 46)

- النزعة الحمائية .
- معدل التبادل .
- المديونية الخارجية .

لقد تكرر نموذج النجاح في تنمية الصادرات الصناعية ولجأت اليه كثير من الدول ، لاسيما بعد ان طبقته بنجاح دول جنوب شرق اسيا ، ومن هنا فقد ثبت ان تحقيق النجاح في هذا السياق التنموي انما يقوم على محورين هما : (**عايشي** ، 2009 : 216)

1- وضع الصناعة المحلية على قدم المساواة مع الاخرين بازاحة الاعباء الاضافية والقيود البيروقراطية .

2- تحفيز الوحدات الانتاجية ودعمها ، بعد قناعة تلك الدول بأن تكلفة الدعم للصناعة هي استثمار مباشر يتجاوز عائده المادي الاجتماعي والسياسي مبلغ الدعم مرات عديدة .

وقد استطاعت دول جنوب شرق اسيا جذب FDI اليها نتيجة الانفتاح وغيره من العوامل الاخرى ،وبما قاد الى زيادة صادراتها وما رافقها من زيادة فرص العمل ونمو GDP ، وهكذا لفتت التجربة الجنوب شرق اسيوية ، انظار العالم إذ انها وخلال اقل من اربعة عقود انتقلت من تصنيف الدول الفقيرة الى تصنيف الدول الصناعية ، وبالرغم من الازمة التي ضربتها منتصف عام 1997 فقد حققت معدلات نمو عالية بعد عمليات الاصلاح الاقتصادي التي مرت بها ، وحققت سياسة ناجحة في التوجه نحو اقتصاد صناعي تصديري (عايشي ، 2009 : 216) ويفسر النجاح التصديري الذي تحقق في دول نمور اسيا بعاملين هما : (الشجيري ، 2002 : 28)

العامل الاول / نجحت هذه الدول في توفير بيئة اقتصادية محلية مكنت الشركات من المنافسة في الاسواق الدولية ، عن طريق تفادي المغالاة في تحديد قيمة العملة وتقديم التسهيلات والاستثمارات الكافية ، وتمويل تجاري قصير الاجل بفائدة مخفضة للمصدرين .

العامل الثاني / قدرة هذه الدول على الجمع بين الانتاجية المحلية والخبرات الاجنبية من خلال مشاركة رأس المال الاجنبي على شكل منح تراخيص تكنولوجية او ترتيبات التعاون ، إذ ان الاتجاه نحو تبني سياسة التصنيع الموجه للتصدير يسعى الى تحقيق هدفين اساسيين هما :

- ان اقامة صناعات موجهة للتصدير يوفر حافزاً قوياً باتجاه زيادة القدرة التنافسية لمنتجات هذه الدول في السوق العالمية وهو ما يسمح بزيادة التركز والتخصص ووفورات الحجم سعيا الى زيادة و جودة المنتجات وتحقيق الكفاءة الاقتصادية .
- التصنيع لاغراض التصدير وهو وسيلة للحصول على موارد اضافية من النقد الاجنبي وتحسين وضع ميزان المدفوعات .

لقد اتجهت اغلب الاستثمارات الاجنبية التي استقبلتها الدول النامية الى اقامة مشاريع وصناعات هدفها الاساس التصدير ، مما ادى الى خلق شكل من اشكال التصنيع التابع الذي يصب في مصلحة الشركات متعدية الجنسية اكثر من مصلحة الدول المضيفة لها ، وعليه نجد ان سياسة التصنيع الموجه للتصدير في اطار الانفتاح

الاقتصادي غير المقيد جاءت بنتائج عكسية على الدول التي انتهجتها ، إذ انه وفي حالة اقامة صناعات تصديرية تنهض بها الشركات المحلية فأن مركز هذه الشركات بالمنافسة مع الشركات المتعدية الجنسية يكون ضعيف للغاية ، وان قبلت توصيات تلك الشركات لا تنال الا الفتات ، لذلك فأن الدول النامية المنفتحة اقتصادياً والتي توطن صناعات تصديرية تابعة للدول المتقدمة فانه من الممكن ان تكون " امبرياليات تابعة " Subimperialism للدول المتقدمة التي تمتلك القدرة في فرض الخيار التقني على الدول النامية لان التقنية اللازمة لتطوير الصناعات الوطنية مصدرها الاساسي هو الدول المتقدمة من خلال شركاتها العملاقة ، ومع النقص الحاد في الموارد المالية اللازمة لاستيراد هذه التقنيات تلجأ الدول النامية اما الى الاقتراض او المشاركة مع الشركات متعدية الجنسية مما يؤدي الى ايجاد قطاع تصديري متقدم تتحكم به مراكز الشركات الاجنبية العملاقة منفصل عن باقي الاقتصاد المحلي وهذا الامر يترجم بوجود قطاع صناعي تصديري متقدم واخر داخلي متخلف ، وهو مناقض لهدف اي نشاط تصديري في تحقيق فائض اضافي متقدم يستخدم لتطوير الاقتصاد النامي المحلي وبما يخدم عملية التنمية بشكل ايجابي . (**الشجيري** ، 2002 : 29) والمثال الابرز على ذلك هو ان أصل قدرة الاقتصاد الكوري لتطوير الميزة التنافسية بسرعة في مجال التقانات المرتبطة بالصناعات التصديرية انما يعود الى أوائل عقد السبعينات وذلك حينما دعت الحكومة الكورية لخطة طويلة الأجل تسعى لبناء القدرة التنافسية في مجال تصنيع السلع الرأسمالية. فضلاً عن التركيز على إحلال الواردات كعنصر رئيس اخر في تغيير الهيكل الصناعي الخاص بالاقتصاد الكوري الجنوبي (بما في ذلك بناء السفن)، والمعدات الثقيلة المستخدمة في المنشآت الصناعية وغيرها من القطاعات الاخرى . (**Kim, 1991 :27**)

ومن المسائل المهمة التي ينبغي ان تدركها الدول النامية التي تروم الاقتداء بالنهج التصديري لدول جنوب شرق اسيا ان الاخيرة لاتدعم النظرة الداعية الى ضرورة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة ، لاسيما وانهم قد حققوا نجاحات تصديرية ملموسة – كما في كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة – مثلما حصل مع اليابان مسبقا ، فنجد ان انتاج وهيكل الصادرات لم يترك للسوق وحده ، بل كان نتيجة تدخل الدولة المحكم والمخطط ، وعلى الرغم من اختلاف مشاكل الطلب على توسيع صادرات الدول النامية من السلع تامة الصنع في المحتويات الاقتصادية الاساسية عن تلك الخاصة بالسلع الاولية الا انهما متشابهان ، وبالرغم من مرونة الطلب الدخلية والسعرية الدولية على السلع تامة الصنع في الاجمال اعلى من تلك التي تكون على السلع الاولية الا انهما كانا قادرين على تحقيق قليل من الراحة لكثير من الدول النامية وقدرتها الاحتمالية على توسيع صادراتها . (تودارو ، 2009 : 564)

يستشف مما تقدم ان سياسة التصنيع الموجه للتصدير التي اتبعتها بعض الدول النامية المنفتحة اقتصاديا جعلت هذه الدول تعتمد على الدول الرأسمالية المتقدمة بشكل كبير سواء من ناحية تصدير المنتجات الاولية او المصنعة ، وبالتالي ستجد الدول النامية انه من الضروري الاستمرار لمدة قد تطول في الاعتماد على استغلال مواردها في التصدير بصفة خامات لزيادة ما تحصل عليه من قيمة فائضة إذ ترتبط القدرة التصديرية بامكانية الاستجابة لطلب الاسواق الخارجية مع ما قد يتطلبه ذلك من ضرورة الاعتماد على خيارات تقنية متطورة تمتلك مفاتيحها الشركات متعدية الجنسية ، فاذا ما ارادت تلك الدول التحرر من هذا الاطار الذي اسهمت في وضعه المراكز الاحتكارية للشركات العالمية عليها اللجوء الى استراتيجية الاعتماد على النفس والتعاون في اطار الدول النامية من خلال تبادل الخبرات والمهارات المحدودة وتطويرها بالاعتماد على مواردها الخاصة بغية الخروج من ربقة التبعية للدول المتقدة . (**الشجيري** ، 2002 : 30)

المبحث الثالث

مراحل التنمية الاقتصادية وميكانزمات النجاح في كوريا الجنوبية.. وآفاقها المستقبلية

سعت جمهورية كوريا (الجنوبية) لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية بعد استقلالها ومن اجل تحقيق هذا الهدف شرّعت سياسات عديدة كما ان الدستور الكوري الصادر عام 1948 قد اشتمل على فقرات مهمة تتعلق بتنظيم الحياة الاقتصادية فقد جاء في الفقرة (22) ان القانون يحمي حقوق المؤلفين والمخترعين والعلماء والمهندسين ، وفي فقرة اخرى يتحدث الدستور عن ضرورة توافق ممارسة حقوق الملكية مع الرفاهية العامة ، اما الفقرة (32) فهي مخصصة للعمل ومما جاء فيها ان الدولة تبذل قصارى جهدها لتوسيع توظيف العاملين وضمان افضل الاجور ، وينبغي توفير فرص العمل بشكل تفاضلي حسب شروط قانونية . (**دستور كوريا** ، 1948: 7 ، 9)

اولاً : مراحل تنمية الاقتصاد الكوري الجنوبي :

مر الاقتصاد الكوري الجنوبي بعدة مراحل رئيسة رسمت معالم التنمية الاقتصادية فيه ، ولاسيما الصناعية ، ابتداءاً من مطلع الستينيات حتى الوقت الراهن ، ويمكن تقسيم تلك المراحل الى اربعة مراحل رئيسية وهي كالاتي :

1- المرحلة الاولى :وضع وترسيخ اسس التنمية :

يعد الرئيس (بارك شانج) Park Shang Hee المحرك الرئيس الذي اطلق ونسق المسيرة التنموية الكورية ، وقد استولى على السلطة عقب انقلاب عسكري قاده في 16 /5 / 1961 وكان متحمساً لبناء دولة قوية متطورة ، فاجرى تحالفاً مع رجال الاعمال والمستثمرين واهتم بالصناعات القائمة ، كما قامت الدولة باعادة ترتيب العلاقات الاجتماعية الزراعية والحث على التوسع في رأس المال التجاري ثم تحويله لاحقاً الى استثمارات صناعية شكلت المجمعات الصناعية الكبرى (الشيبول) ، وفي هذه المرحلة الاساسية ركز (بارك) على سياسة (التصنيع من اجل التصدير) ورسخ ذلك في الخطة الاولى عام 1962 ، إذ اسس هيئة ترويج التجارة الكورية (كوترا) بهدف توسيع اسواق المنتجات الكورية عالمياً ، كما قامت الحكومة بتخفيض قيمة العملة واستبدلت نظام تعدد اسعار الفائدة بنظام سعر الفائدة الموحد وكذلك اعفت المواد الاولية الداخلة في الصناعات المحلية من الرسوم الجمركية وسمحت باستيراد كميات كبيرة من الحبوب . (**عبد الحسين** ، 2006 : 51)

لقد تحولت الحكومة الكورية من تطبيق سياسة التصنيع القائم على احلال الواردات الى سياسة التصنيع الموجه للتصدير كما اشرنا اعلاه ، وذلك من خلال الخطة الاقتصادية الثانية (1967 – 1971) وركزت الحكومة هنا على تعزيز القدرة التنافسية لصناعاتها التصديرية ، وتم اصدار تشريع جديد لترويج وتشجيع التجارة الخارجية مع توفير تسهيلات تمويلية وتطبيق حوافز ضريبية ، فضلا عن انشاء بنك التصدير والاستيراد لاجل توفير التمويل اللازم للصادرات الكورية ، كما قادت الدولة مبادرة تنظيم مؤتمرات دورية للمصدرين الكوريين من اجل مساعدتهم على مواجهة الصعوبات والعقبات التي تحد من ترويج وتسويق منتجاتهم في الاسواق الاجنبية ، وقد تم التحول من صناعة المنتجات الاولية الى الصناعات كثيفة استخدام العمل مثل صناعة الملابس والمنسوجات القطنية والصناعية . (السواعي ، 2006 : 220)

2- المرحلة الثانية (تطوير الصناعات الثقيلة والصناعات الكيمياوية)

خلال هذه المرحلة اعلن الرئيس (بارك) انه سيرفع نصيب الفرد من الدخل الى 1000 دولار وعوائد الصادرات الى 10 مليار دولار بحلول العام 1980 ، وقد استثمرت الحكومة نحو 10 مليار دولار منذ 1973

وحتى 1979 في الصناعات الثقيلة والكيمياوية مع تقديم الحوافز المالية والمصرفية ، ومع حلول 1978 ادت هذه السياسة الى نمو GDP بمعدل 10.8 % كما وصل معدل النمو السنوي 11.2 % خلال المدة (1967 – 1978) وارتفعت مساهمة الصناعات الثقلية والكيمياوية في مجمل الصادرات من 21.3 % عام 1972 الى نحو 34.7 %عام 1978 . (**عبد الحسين** ، 2006 : 52) ومع مطلع الثمانينات بلغت مساهمتها في السلع التصديرية نحو نصف صادرات كوريا ، كما ركزت كوريا على دعم صناعات الحديد والصلب والمعادن والمعدات وبناء السفن والمنتجات الاليكترونية . (**السواعي** ، 2006 : 220)

3- المرحلة الثالثة : التصحيح الهيكلي الصناعي

اجريت تغييرات هيكلية في الصناعات الكورية المختلفة وخاصة النسيج والسفن بعد عام 1979 ، وفي عام 1986 قامت الحكومة باصدار قانون جديد يعمل على تشجيع الاستثمار في قطاعات صناعية مختارة لدعم التنمية التقنية في القطاع الصناعي ولتحسين القدرة التنافسية للصناعات الكورية دوليا ، وبعد 10 سنوات من التغيرات الهيكلية الاولى اجرت الحكومة تعديلات هيكلية اخرى في قطاعات الصناعات الكيمياوية والصناعات الثقيلة بسبب الزيادة السريعة للاجور الحقيقية والمنازعات العالمية اضافة الى ان هذه الصناعات تتطلب مبالغ ضخمة لاقامتها فاتجهت كوريا الى الاستثمار في مجال التقنيات المتطورة . (**العيساوي** ، 2009 : 54)

كما سعت الى الاستثمار في الموارد البشرية وتطوير مكانة القوة العاملة الفنية ، وتعزيز قدرات البحث والتطوير لدى القطاع الخاص كما ان نمط التغيير الهيكلي في كوريا قد صاحبه تحسن كبير في انتاجية عدد غير محدود من القطاعات الصناعية وبما ادى الى ردم الهوة بينها وبين الاقتصادات الرائدة تكنولوجيا وقد تزامنت هذه النجاحات مع نجاح واضح في الاداء التجاري متماشياً مع الارتفاع السريع للاجور الحقيقية والاستقرار النسبي لاسعار الصرف ، مما هيأ الاقتصاد الكوري الجنوبي للانتقال الى مرحلة جديدة هي العالمية . (**العيساوي** ، 2009 : 55)

4- المرحلة الرابعة (عولمة القطاع الصناعي الكوري)

من اجل التفاعل مع التطورات الاقتصادية العالمية ومبادئ **WTO** وغيرها من المؤسسات العاملية ، فقد سعت كوريا الجنوبية لاعادة تنظيم قاعدتها الصناعية بما يتفق مع المعايير الدولية من خلال خطة اقتصادية جديدة ، كما انها ومنذ 1991 قامت الحكومة بتحسين نظام الاستثمار عبر تقديم بعض الحوافز المحلية التي تخص الصناعات التقنية والتي من اهمها اقامة مناطق حرة ضريبيا خاصة بتقنيات FDI وتسهيل التمويل الخارجي ، بهدف تعزيز المشاريع المشتركة مع المستثمرين المحللين بدلا من الاستثمار الاجنبي . (**العيساوي** ، 2009 : 56)

وتتمثل اهم خصائص التعامل الكوري الجنوبي مع العولمة وابعادها الاقتصادية منذ التسعينات بناء فواعل كورية كبرى نسبيا على المستوى العالمي ، وتتمثل بالشركات المتعدية الجنسية من اصل كوري على غرار مثيلاتها ذات الاصول الغربية واليابانية ، ويشار هنا الى انه من 500 شركة الكبرى التي نشرتها مجلة فورجن عن العام 1997 وجدت 12 شركة مقارها كوريا مثل LG و دايو ، كذلك عملت كوريا على تخفيف دور الدولة في مواجهة رأس المال الخاص الكبير (الشايبول) ، كذلك تزايد اندماج الشركات الكورية في صيغة تقسيم العمل الدولي والقائمة على ما يعرف بنظام الابتكار . ومن اهم ملامح التعامل الكوري في هذه المرحلة ايضاً هو تحول السياسة الاقتصادية نحو اعطاء مزيد من التحرر في مجالات الاتية : (**عيسى** ، 2011 : 36)

- التجارة : إذ تم تخفيف القيود على الاستيرادات تدريجيا سواء التعريفية منها او غيرها ، وجرى التوسع في لبرلة التجارة لتشمل السلع الاستهلاكية ايضاً الى جانب السلع التقانية ومستلزمات الانتاج .
- التدفقات المالية : ازيلت القيود عن تدفقات الاموال من مصادر اجنبية دخولا وخروجاً ، مما سمح بالتعامل مع اسواق المال والبورصات سواء للمقيمين او غير المقيمين .
- الاستثمارات الاجنبية المباشرة : حدثت تغييرات في سياسات ارسال واستقبال هذه الاستثمارات باتجاه ازالة القيود عن حركة الاستثمار وتوزيعه على مختلف الانشطة القطاعية وتحويل اصول رؤوس الاموال والارباح .

وصاحب التغييرات اعلاه تحول مجمعات الصناعات الكورية الضخمة " الشيبول " - بفعل فك ارتباطها بالدولة - الى مؤثر في السياسة العامة بعد ان كانت متأثرة بها ودخلت الساحة العالمية كفاعل مستقل الى حد كبير بل واحيانا متحالفاً مع الشركات العالمية الكبرى ذات الاصول الامريكية والاوربية واليابانية .

لقد ادت المراحل الاربعة السابقة الى طفرة تنموية مشهودة ، إذ حقق الاقتصاد الكوري معدل نمو سنوي قدره 7.1 % خلال المدة (1965 – 1990) واعلى معدل نمو للناتج القومي الاجمالي في العالم فبعد ان كان نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي اقل من 100 $ عام 1965 ارتفع الى 10076 $ عام 1995 كما تسارعت معدلات النمو الاقتصادي نتيجة لزيادة الصادرات والاستثمارات الناتجة عن زيادة الطلب الخارجي على السلع الكورية ، ومن مؤشرات تطور الاداء الاقتصادي لكوريا ارتفاع نسبة الاستثمارات الكلية الى GDP من 28 % خلال المدة (1970 – 1979) الى 37 % للاعوام 1990 – 1996 إذ تم تمويل معظمها من المدخرات المحلية . (**عبد الحسين** ، 2006 : 54)

اخيراً لابد من الاشارة الى ان التطورات الاقتصادية ، لا سيما في مجال التنمية الصناعية التي شهدتها كوريا الجنوبية قد تمت جلها في اطار الارتباط الاستراتيجي بالولايات المتحدة الامريكية والارتباط المدني والتكنولوجي باليابان حسبما جاء في انموذج التنمية ، وتمثل تلك الثنائية ما يمكن تسميته بعقدة الحالة الكورية التنموية في الوقت الحالي ، فمن جهة نجد انه وبالرغم من التوجه الاستقلالي الجزئي عن الاستراتيجية الامريكية وخاصة باتجاه قضية الوحدة مع جارتها الكورية الشمالية الا ان ذلك لا يؤثر في قوة الارتباط التاريخي بامريكا استراتيجياً سواء من حيث العلاقة مع كوريا الشمالية او اليابان او باقي دول الاسيان ، ومن جهة ثانية فان العلاقات التكنولوجية بين الشركات اليابانية والكورية تمثل قيداً وفرصة في الوقت عينه للاندماج في الاقتصاد العالمي . (**عيسى** ، 2011 : 38)

ثانياً : ميكانزمات ومقومات نجاح التنمية في كوريا الجنوبية :

لم يأت النجاح الاقتصادي التنموي لكوريا الجنوبية عفويا ، وانما كان بفعل تظافر وتوافر مجموعة من العوامل والمتغيرات شكلت جميعها ما يمكن تسميته بميكانزمات ومقومات ساهمت بانجاح وبلوغ الاهداف التنموية للاقتصاد الكوري الجنوبي حتى بلغ المستوى الحالي له بين الاقتصادات النامية والمتقدمة ، ويمكن القول ان اهم تلك الميكانزمات تمثلت بما يأتي :

1- <u>تدخل الدولة التوجيهي في الاقتصاد</u> :

لقد واجهت كوريا الجنوبية صعوبات في البدء لتكوين راس المال المخصص للتصنيع وعليه فأن دوراً حقيقياً للحكومة كان لابد من وجوده لتكوين رأس المال وبناء نظام السوق الذي يتوافق مع الخصوصية الكورية ، وتبعاً لما

كان شائعاً في معظم الدول النامية بعيد الحرب العالمية الثانية فأن كوريا جاءت لتتبنى ما يعرف بمدخل نموذج الدولة التنموية Developmental State Model Approach لتنميتها الاقتصادية ومنذ عقد الستينات شرعت كوريا بخطة تنمية اقتصادية تهدف الى تصنيع الاقتصاد – كما بينا في مراحل التطور – فاعطت الاولوية لبناء الهياكل الارتكازية الاجتماعية والصناعات الاساسية . (**القريشي** ، 2010 : 215) وهكذا تشكلت معالم السياسة الصناعية في اقتصادات دول شرق اسيا على وفق انموذجي " الدولة التنموية " و " الاوز الطائر " ومثلت تلك السياسةاحد ابرز الحلقات لدور الدولة ونطاق تدخلاتها المختلفة في النشاط الاقتصادي ، ويستند ذلك التدخل الى نظرية الدولة التنموية لـ (Gerschenkorn) والتي ترى ان ظاهرة نجاح الاقتصادات التي جاءت متأخرة في التنمية سواء الرأسمالية اي المتبنية للنهج الرأسمالي (اليابان ، كوريا الجنوبية) او الاشتراكي (الاتحاد السوفيتي ، الصين) يجب ان يكون مفهوماً وبشروط الاقتصاد السياسي بشكل واقعي بوصفه عملية دور استراتيجي مارسته الحكومات في تطويع قوى السوق المحلية والدولية وتسخيرها لصالح اقتصاداتها القومية ، بمعنى ان الفكرة الحديثة للتنمية تركز على مفهوم الحكومة – الدولة – بوصفها محركاً اساسياً لعملية التنمية والتقدم الاقتصاديين . (**برواري وسعدون** ، 2010 : 230)

ان الحكومة الكورية كانت لها اهدافاً محددة وثابتة نسبياً ولكن يتم تعديل الاستراتيجيات على المدى البعيد نتيجة لدوافع اقتصادية وليست سياسية ، تبعاً لخصوصية كل مرحلة فكانت الاستراتيجية التنموية التي قادتها الدولة في كوريا الجنوبية تتفق والاعتبارات الاتية : (**عايشي** ، 2009 : 225)

- التاكيد على اغناء واشباع السوق المحلي من السلع الضرورية .
- الاهتمام الشديد بالصناعات التصديرية وتشجيع الصادرات .
- الدعم المباشر وغير المباشر للقطاعات التصديرية .

ومن المسائل اللافتة لدور الدولة التنموي في كوريا الجنوبية هو تجسيدها لعملية مستمرة من التفاعل بين كل من الحكومة والسوق (القطاع الخاص). ولم يأت هذا التفاعل بالضرورة في سياق التنافسوإنما جاء في سياق صيغة من التكامل لتحقيق الانجاز التنموي الفريد من خلال مجالس المشاركة الشعبية و الملتقيات العامة لرؤساء الاتحادات الصناعية والعمالية والاحزاب كافة والعلماء وممثلو المنظمات المدنية الاهلية ، وهذه اللقاءات ساعدت في الوصول الى قرارات اقتصادية تحظى برضى عام ، واحياناً يتم تبرير ذلك التدخل الحكومي المتواصل والمتقطع في بعض القطاعات والظروف - كلما لزم الأمر- بانه انما جاء من أجل تعزيز الكفاءة الاقتصادية ككل. ويتجلى ذلك من خلال القرارات المختلفة التي تتعايش مع بعضها سواء منها ما يتعلق بتحرير أسعار الصرف وأسعار الفائدة جنبا إلى جنب مع الإصلاحات المالية لاسيما في المرحلة الأولى إذ هدفت جهود التصنيع بشكل واضح في تهيئة الظروف المواتية لايجاد القدرة التنافسية الدولية وتشجيع الادخار. مثل هذه " التكتيكات " وغيرها قد اسهمت عملياً في تحقيق الاهداف الصناعية للاقتصاد الكوري (**Kim, 1991 :56**)

كما عملت الحكومة الكورية على دعم مختلف الشركات الكورية والتي لم تكن تتجاوز 15 شركة في بداية الستينات ، ومع ذلك لم تستطع هذه الشركات توفير الفرص الوظيفية الكافية للسوق المحلي الكوري ، ولمواجهة هذا التحدي قررت الحكومة دعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق دمجها مع تلك الشركات الكبرى لتصبح قادرة على المنافسة العالمية ، وتوفير فرص عمل للسوق المحلي ، كذلك من اجل ايجاد البيئة المناسبة وبناء

منظومة ابتكار وطنية وتعديل المناهج وبما يؤدي الى تغيير ديناميكية هذا القطاع ولتشجيع الشباب على العمل في الشركات الناشئة بدلاً من مجرد الرغبة بالعمل في الشركات الكبرى . (جونجي ، 2011 : 6)

والى جانب اشرافها على القطاع الصناعي ، فأن الدولة تحكمت في عملية استقبال القروض الاجنبية إذ ان تلك القروض اما انها كانت مقدمة للحكومة الكورية نفسها او انها مقدمة للقطاع الخاص ولكنها مضمونة السداد من قبل الحكومة الكورية ، وفي كلا الحالتين تقبض الدولة على تلك القروض منذ دخولها البلاد ثم تقبض عليها مرة اخرى حال اعادة تدفقها الى المستثمرين الكبار من الموزع المحلي ، اي ان الدولة هي الضامن لقدرة الشركات الخاصة للوصول الى القروض الاجنبية والتسهيلات الائتمانية . (**عيسى** ، 2011 : 31)

لقد كانت التنمية الكورية تخضع لما يعرف بنظام اقتصاد الادارة المركزية والذي يعبر عنه (النمط الكوري لنظام التشغيل الاقتصادي الذي تقوده الحكومة) ، ونظام اقتصاد الادارة المشار اليه يستعمل لوصف خصائص او صفات عملية التنمية الاقتصادية الكورية ، وباستعمال هذا المصطلح فأن التأكيد قد وضع على الدور الذي تؤديه الدولة ويظهر ذلك من خلال موظفيها البيروقراطيون الذين قاموا بدور قيادي في وضع خطط التنمية ، كما ان التأكيد قد اعطي حقيقة ان القوة الادارية للحكومة وموظفوها قد مارست دوراً كبيرا في الاقتصاد الكوري ، إذ ان الشركات وان كانت مملوكة ملكية خاصة بيد انها كانت تدار من قبل الحكومة بدرجة اساس ، وقد ذهب بعض الاقتصاديين الى ابعد من ذلك بالقول ان الحكومة الكورية كانت مسيطرة على كل القنوات التمويلية كما اشرنا . (**القريشي** ، 2010 : 218)

ان تدخل الدولة التوجيهي والفعال وليس التدخل المجرد قد سمح بتبني ونجاح تلك السياسة التنموية الصناعية والتي توصف بانها تتميز بسمات ر ئيسة هي : (**عيسى** ، 2011 : 29)

- المرونة : اي الرغبة والمقدرة على تغيير السياسات اذا ثبت عدم جدواها ، كما هو الحال في بعض مشروعات الصناعة الثقيلة في كوريا اوائل الثمانينات .
- الانتقائية : وتتمثل في توجيه الحوافز الحكومية بطريقة تمييزية بين الانشطة والقطاعات الاقتصادية بحسب المعايير التي تضعها الدولة واهم هذه الحوافز مايتعلق بالحماية التجارية للانتاج المحلي من السلع المماثلة للواردات من جهة ، ومن جهة اخرى بتوفير الامان المتاح من القروض الاجنبية باسعار فائدة منخفضة نسبياً للقطاعات والانشطة المرغوب فيها دون غيرها .
- التناسق : ويتحقق عبر توافق عام حول اهداف السياسة الصناعية بما يحقق التجانس بين السياسات المتبعة ، ويوفر الانسجام بين كافة الاطراف الفاعلة في الميدانين الاقتصادي والصناعي ، ومن اهم المقومات التي وفرت هذا التناسق اقامة كيان مركزي انيطت به مهمة التخطيط للتنمية والتصنيع كما حصل في كوريا الجنوبية وتايوان .
- التركيز على دعم وتعزيز التطور : ويأتي هذا التركيز استنادا بصفة اساسية الى السيطرة على الجهاز المصرفي ، ونلاحظ في حالة كوريا الجنوبية ان الدولة تملكت غالبية ر أس المال في جميع المصارف الرئيسة حتى مطلع الثمانينات ، واستطاعت عن طريق ذلك السيطرة على اكثر من ثلثي الموارد القابلة للاستثمار .

2- انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي :

يعرف Berry التنويع بانه دخول المؤسسة الى اسواق جديدة ، في حين يعرف Pitts و Rumelt التنويع بانه عدد مجالات الانشطة او الاعمال المستقلة التي يمكن ادارتها بشكل منفصل على بقية مجالات النشاط ، وعموماً نجد ان سياسة التنويع الاقتصادي تعني قيام المؤسسة الاقتصادية بالتوسع من خلال تقديم منتجات جديدة وكسب حصص سوقية جديدة و اضافة بعض العمليات الانتاجية الى عملياتها الجارية . (عبدالله وعمر ، 2014 : 66) .

وتتفرع استراتيجية التنويع الاقتصادي الى ثلاثة مجموعات رئيسة وعلى النحو الاتي :

- التنويع المترابط والتنويع غير المترابط : يراد بالتنويع المترابط قيام المؤسسة باضافة بعض مجالات الاعمال الجديدة الى عملها الحالي ، شرط ان ترتبط هذه المجالات ارتباطاً استراتيجياً بالمجال الحالي للمؤسسة وهذا الارتباط قد يتعلق بمجالات متنوعة مثل التكنولوجيا ، التوزيع ، العلامة ، مما يمكن المؤسسة من الاستفادة من عامل تظافر عناصر الانتاج ، اما التنويع غير المترابط فيكون عندما تتحول المؤسسة الى مجالات وانشطة لا ترتبط بعملياتها الحالية وهو يتضمن اضافة منتجات او خطوط انتاجية جديدة كلياً .
- التنويع الداخلي والتنويع الخارجي : النوع الاول هو انتاج منتجات جديدة بالاعتماد على الموارد الداخلية الخاصة ، وغالبا ما تكون تلك المنتجات مترابطة ، اما التنويع الخارجي فله اشكال اساسية هي :

- الاستحواذ او الامتصاص : وهو قيام المؤسسة بشراء المؤسسات اخرى عادة ما تكون اصغر منها او تعاني صعوبات فتكون المؤسسة قد ضمت اليها منتجات واسواق جديدة .
- الاندماج : وذلك عن طريق انضمام مؤسسات عديدة ومزج اعمالها لتكون مؤسسة واحدة .
- المؤسسات المشتركة : وتتم عبر انشاء مؤسسة جديدة بالاشتراك ما بين مؤسستين او اكثر بهدف انتاج منتج جديد .

- التنويع الافقي والتنويع الرأسي : التنويع الافقي هو استخدام القدرات التقنية والتجارية نفسها في ممارسة انشطة مشابهة للانشطة الاصلية او بديلة لها باستخدام نفس سلسلة الانتاج ذاتها، اما التنويع الرأسي فهو توجيه موارد وامكانيات المؤسسة نحو انشطة ذات وضعيات مختلفة مقارنة بالنشاط الاصلي . (عبدالله وعمر ، 2014 : 67)

لقد كانت سياسة التنويع الاقتصادي من بين اهم اسباب وميكانزمات تحقيق التطور في تنمية الصادرات الكورية خلال العقود الثلاثة الماضية ، ومما يدلل على قدرة الاقتصاد الكوري الجنوبي على تنويع بنوده التصديرية هو ان تلك البنود لم تتعد 900 بند في عام 1970 ثم ارتفعت الى 2697 بنداً خلال 1990 وقفز الى اكثر من 80 الف بنداً تصديرياً خلال عام 2000 (**عايشي** ، 2009 : 224) إذ بدأ الكوريون يبتكرون في مجالات جديدة مثل شاشات البلازما بدلا من انتاج نسخاً مقلدة لعلامات تجارية اخرى ، فقد جاءت كوريا في المركز الثاني عالمياً في تسجيل براءات الاختراع بعد الولايات المتحدة عام 2000 ، إذ بلغت 490 لكل مليون فرد وهي بذلك اعلى حتى من اليابان التي بلغ فيها العدد 298 لكل مليون فرد ، وكمثال على التنوع التصديري الكوري وخاصة في المجالات المهمة نورد الاتي : (**عبد الحسين** ، 2006 : 63)

- الصادرات الاليكترونية : سجلت هذه الصادرات رقما قياسياً في عام 2004 بلغ 75 مليار $ بزيادة قدرها 29,5 % عن عام 2003 ويعود ذلك الى تحسن صورة المنتجات الاليكترونية الكورية عالمياً ، وكذلك زيادة المبيعات في اشباه الموصلات واجهزة الهاتف المحمول قد ساهمت في زيادة الصادرات الكورية .
- السيارات : باتت السيارات من اهم المنتجات التي تصدرها كوريا الجنوبية الى مختلف دول العالم ، وهذه الصناعة سوف تضيف للاقتصاد الكوري خلال السنوات المقبلة 54,8 مليار دولار .

وعندما يتعرض الاقتصاد الكوري الى هزة اقتصادية ياتي ادراك اهمية سياسة التنويع الاقتصادي فالاسواق الخارجية ستكون قادرة على استيعاب الفائض الانتاجي الكوري ليس بسبب التنويع فقط وانما متاثراً بانخفاض سعر صرف العملة الكورية ، وهو ماحدث فعلا خلال ازمة عامي 1980 و1997 ليعود الانتعاش الاقتصادي مجدداً معتمداً على التجارة الخارجية مع ملاحظة وجود مرونة شديدة للواردات إذ تتقلص سريعاً في الازمة لتحل المنتجات المحلية البديلة للسلع المستوردة ذات التكاليف العالية بسبب خفض او انخفاض قيمة العملة المحلية . (**عايشي** ، 2009 : 224)

3- الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي :

لايخفى ما للتعليم والعملية التعليمية بمختلف مستوياتها وانواعها من اهمية محورية في السعي لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والبشرية في كل المجالات ، وتعد كوريا الجنوبية من اكثر الدول انفاقاً على انشطة البحث والتطوير من بين الدول النامية ، وعلى الرغم من ذلك فان الاسهام الرئيس لكوريا في هذا المجال كان وحتى نهاية الثمانينات هو تعلم او هضم احدث التقنيات ، وليس الابتكار او التجديد وهكذا اصبح استهداف الابتكار احد اهم ملامح السياسة الصناعية الفعالة المستمرة في كوريا لتشجيعها على الدخول في مجال التقنية المتطورة (برواري وسعدون ، 2010 : 234) لقد تمكنت كوريا من ترقية التعليم بشكل كبير جداً بالرغم من ضعف ناتجها المحلي اذا ما قورنت بدول اخرى فقد قام المجتمع بدور مهم في تمويل التعليم ، بالاضافة الى دور المساعدات الخارجية إذ ان النفقات الحكومية للتعليم لم تكن تشكل سوى نسبة ضئيلة من النفقات الاجمالية ، فالتكاليف المتعلقة بالمدارس الابتدائية مثلاً كانت مقسمة بين الدولة 15 % والجماعات المحلية 10 % اما جمعيات اولياء التلاميذ فكانت 75 % عام 1949 ، ولا تعد مساهمة الدولة مهمة الا في التعليم الثانوي كما انكلفة التعليم كانت رخيصة نسبياً في كوريا لاسباب منها المساعدات الامريكية ، وتوافر الارادة القوية عند المدرسين للعمل باجور زهيدة اضافة الى العدد الكبير من التلاميذ داخل الصف او المدرسة الواحدة [1]. (**سانيه** ، 2011 : 72)

لقد اهتمت الحكومة الكورية بالتعليم فانشات 26 معهداً عاما للتدريب خلال السنوات (1967 – 1980) ومنحت اعانات لاصحاب الاعمال لتأهيل وتدريب القوى العاملة ، ففي عام 1990 كان يوجد 1.4 مليون طالب في الدراسات العليا بينما كان عدد السكان هو 43 مليون نسمة ، كما ان عدد المهندسين الذين تخرجوا من الجامعات الكورية عام 1980 يعادل ما تخرج من بريطانيا والمانيا والسويد معاً في العام نفسه ، وبذلك فقد تحولت كوريا بشكل كامل من اقتصاد زراعي نمطي الى مجتمع واقتصاد صناعي حديث خلال ثلاثة عقود وهو امر غير مسبوق في التاريخ العالمي للتصنيع . (**عبد الحسين** ، 2006 : 53)

[1]) تجدر الاشارة الى ان تكاليف التعليم كانت رخيصة في كوريا مقارنة بدول اخرى ففي 1965 كانت تكلفة التعليم الابتدائي تقدر بـ 7 دولار للتلميذ ، بينما قدرت في المغرب والعراق وبيرو بـ 50 و80 و 24 دولار على التوالي

ولا زالت كوريا الجنوبية تواصل تعزيز قدراتها التكنولوجية من خلال الاستثمار في البحث العلمي وتوظيفه لتطورها الاقتصادي ، إذ اسست مجلس الرئاسة الاستشارية للعلوم PACSt في نيسان 1999 لاجراء التنسيق الكلي بين العلوم المدُّرسة وطنيا وسياسة التكنولوجيا بهدف تحقيق التوافق بين السياسات الكلية لتطوير العلوم والتكنولوجيا ، وعلى وضع اولويات برامج الابحاث والتنمية الوطنية ، وبفعل الخطة التي اعتمدتها الدولة تحت شعار " خطة طويلة المدى لتنمية العلوم والتنمية الوطنية) عام 1999 وكذلك مع الاستثمارات المتواصلة في الابحاث والتي مثلت 2.91 % من اجمالي الناتج المحلي لكوريا في نهاية 2001 تمكنت كوريا من ان تصبح احدى الدول السبع المتقدمة تكنولوجياً . (**سانيه** ، 2011 : 77) وفي عام 2011 اسست كوريا نحو 23 من بيوت الخبرة (الحاويات الفكرية) ممولة من القطاع العام واكثر من 400 مؤسسة تعليم عالي ، وكذلك المعهد الكوري للتنمية KDI الذي يتولى قضايا الاقتصاد الكلي ويمول بنسبة 100 % من قبل الحكومة الكورية ، ولكنه في الوقت ذاته يعمل ككيان مستقل قانونياً وليس كاحد الادارات الحكومية ، كما يعمل في شراكة مع مؤسسات الفكر الاستراتيجي المتخصصة الاخرى ، ومع التعليم العالي ، وقد طلبت نحو 30 دولة من المعهد الكوري الاستفادة من تجربة كوريا التنموية . (جونجي ، 2011 : 2)

وتسعى كوريا الجنوبية الى اقامة مجتمع مبني على نشر وتعميم تكنولوجيا المعلومات وتيسيرها للجميع ، من ناحيةاستخدام الاجهزة الذكية المتطور ة والموصولة بالشبكات الاليكترونية ضمن عالم الفضاء السيراني ويتم ذلك بالتطبيق على خمسة مجالات رئيسة هي (الادارى الحكومية ، البيئة ، الحيز الاقتصادي ، الامان الاجتماعي ، نوعية الحياة) وتقدم الوثيقة سياسات واجراءات تفصيلية في كل هذه المجالات سعيا الى تحقيق هدفها الطموح المتمثل باتاحة تكنولوجيا المعلومات المتقدمة للجميع ، وفي كل ميادين الحياة ومن ثم بناء اول " مجتمع ميسر للمعلومات والاتصالات " Ubiquitous على مستوى العالم . (**عيسى** ، 2011 : 50)

4- استقطاب الاستثمارات الاجنبية :

عمدت كوريا الجنوبية الى عدة طرق لجذب FDI ومنها سياسة الانفتاح الاقتصادي وتقديم حوافز كبيرة وامتيازات وجهود اكبر للترويج وجذب الاستثماربهدف تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة من اجل تحقيق التنمية ، وخلال المدة 1962 – 1966 كان قانون الاستثمار في كوريا يسمح باي استثمار اجنبي يحقق اهداف الخطة الخمسية الاولى ، وقد شهدت السنوات الخمس التي تلت هذه الخطة مساهمة 70 مستثمراً اجنبيا وبلغ اجمالي رأس المال المستثمر نحو 65.5 مليون دولار ، وفي عام 1970 تم اقامة اول منطقة حرة في البلاد وكانت تلك البداية التي تعلن عن دور FDI بشكل كبير . (**العيساوي** ، 2009 : 56)

ثم قامت الحكومة الكورية بمحاولات للحد من دور FDI عبر وضع حد اقصى للمشاركة بنسبة 20 % من جملة رأس المال المستثمر مع استثناء بعض الحالات منها (المشروعات التي تنتج للتصدير فقط ، المشروعات ذات الكثافة التقانية العالية) كما اقتضت السياسات الكورية المشاركة المحلية بنسب تفوق 50 % في المشروعات التالية : (**عبد الفضيل** ، 2000 : 65)

- كثيفة العمل
* المشاريع ذات التشغيل المحدود للخامات والسلع الاولية .
- المشاريع المعتمدة على قاعدة الموارد المحلية .
- المشاريع الموجهة للاسواق المحلية .

وهكذا وضعت هذه المحددات حداً ادنى للاستثمار في المشروع عند مستوى 50 الف دولار ، ارتفع الى 100 الف دولار عام 1974 ثم تمت زيادته الى 200 الف عام 1975 ، ثم ارتفع الى نصف مليون دولار عام 1979 .

وقد عملت الحكومة الكورية ومنذ اصدار قانون حرية الاستثمار الاجنبي عام 1984 على توفير كل متطلبات المناخ الاستثماري الاكثر جذبا للاستثمارات الاجنبية كفتح اكبر عدد من الصناعات للمستثمرين الاجانب ، ومراجعة قانوني الاستثمار الاجنبي السابقين ، وتنمية رأس المال الاجنبي في الربع الاول من عام 1988 ، والتي نتج عنها فتح قطاع التصنيع بالكامل ولبرلته ، كما قامت كوريا بالغاء قانون ادارة معدل الصرف الاجنبي واستبداله بقانون تعامل الصرف الاجنبي والذي سمح بتنفيذ اجراءات تحرير رأس المال الحسابي وتوسيع دائرة السوق المحلي للتبادلات الاجنبية ، وقد اثمرت هذه الجهود وغيرها في زيادة تدفقات FDI بمعدل منتظم منذ عام 1984 وبلغت زهاء 15.2 مليار دولار عام 2000 واصبحت المشاركة الفعالة للاستثمار الاجنبي تمثل عاملاً مهما في الاقتصاد الكوري . (سانيه ، 2011 : 76)

وبالرغم من كل ما تقدم حول اهمية FDI الا انه لم يكن المصدر الرئيس لتمويل الاستثمارات في كوريا – كما حصل في سنغافوره وماليزيا والبرازيل وغيرها – وانما كان من خلال القروض الاجنبية التي تتعاقد عليها الدولة ، إذ لم يساهم FDIالا بدور محدود نسبيا في مسيرة التنمية الكورية فبلغت نسبته نحو 1.2 % فقط من اجمالي تكوين رأس المال المحلي خلال المدة (1962 – 1979) وكان مقتصراً على بعض القطاعات كالصناعات الكيميياوية والبتروكيمياوية والاليكترونيات ومعدات النقل خلال الثمانينات . (عبد الفضيل ، 2000 : 71)

5- **<u>اقامة المجمعات الصناعية " الشيبول "</u>** :

الشيبول Chaebol وبالكورية (財閥, 재벌) هي تكتلات او مجمعات صناعية لشركات عائلية متعددة كان لها دور فعال في تنمية الاقتصاد الكوري الجنوبي وتحديداً القطاع الصناعي ، وقد ساعدتها الحكومة الكورية بشكل كبير لاسيما في مجال التمويل ، و مع ذلك فان هناك من يعتقد ان مؤسسات الشيبول الكورية الجنوبية قد شابها في كثير من الأحيان بعض الخروقات الغير مرغوب بها لذا نجدها قد تعرضت لانتقادات عديدة بأنها فاسدة جدا أو انها ما عادت تحقق الرفاهية المناسبة للاقتصاد الكوري الحديث. كما اساء بعض المسؤولين التنفيذيين في مؤسسات الشايبول في الجوانب المالية . و على الرغم من اهميتها أثناء الشروع بسياسة التصنيع وعملية التنميةالاقتصادية فقد رأى الرئيس الكوري الجنوبي العاشر(2008 – 2013) " لي ميونج – باك " أن المستقبل الاقتصادي لكوريا يعتمد على ازدهار الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم اكثر من اعتماده على تجمعات الشيبول . (**Powers , 2010 : 105**) وتجدر الاشارة ان جوهر فكرة الشيبول ليست كورية خالصة انما نستطيع القول انها كانت متأثرة بالتجربة اليابانية وتحديداً المجعات اليابانية المسماة " زيباتسو " وهي المجمعات الصناعية اليابانية التي تسيطر عليها عائلة واحدة عبر شركة ، فقد شهدت الزيباتسو امتداد سيطرتها تدريجيا على مجمل صناعة النسيج الصناعي الياباني فهي تمسك بعمليات الانتاج وشبكات العمل والتقانات عالية الجودة وبامكانها مساعدة المنشآت الصغيرة بالموافقة على منحها القروض ولم تكتف الزايباتسو بالنشاط داخل اليابان بل انها عملت على التوسع اقتصادياً في اسيا من خلال الانغراس وتنمية المبادت التجارية بين مختلف الاطراف ولم تقف انشطة الزايباتسو اليابانية عند حدود المصانع المدنية وانما ظهرت خلال الثلاثينات زيباتسو

مختصة بصناعة السلاح ومن امثلتها " نيسان " وغيرها ،وقد استمرت مجمعات الزايباتسو لغاية عام 1945 . (**فير** ، 2010 : 21)

لقد ادت " الشيبولات " دور كبيرا في التنمية الاجتماعية[1] والاقتصادية لاسيما الصناعية منها ، إذ تصنف مجموعات الشيبول الكورية (هيونداي ، دايو ، غولد ستار) ضمن قائمة اكبر 100 شركة صناعية في العالم ، وتضم خمس مجموعات منها (210) شركة ، وتسمح هياكلها الصناعية الكبيرة والمتنوعة باستحواذ الصناعة الكورية على حصة كبيرة من السوق العالمية ، وتستطيع بجدارة ان تعوض الخسارة في اي شركة فرعية من خلال ارباح الشركات الاخرى . (**سانيه** ، 2011 : 78)

وقدرت مساهمة اكبر (50) مجمعاً عند بداية التسعينيات بنحو 15 % من GDP الكوري ، ومما يدل على درجة التمركز الاحتكاري للشيبولات الصناعية العملاقة في بنية الاقتصاد الكوري الجنوبي انه من بين 39 الف منشأة مسجلة في قطاع الصناعة التحويلية تنتمي 1 % فقط من هذه المنشآت الى مجمعات صناعة كبيرة (شيبول) ولكنها ساهمت بنحو 50 % من جملة الصادرات الصناعية الكورية عام 1994 ، كما ساهمت في توليد 30 % من القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية . (**عبد الفضيل** ، 2000 : 71)

لقد كانت الشيبول تعتمد كثيراً على البنوك في توفير رؤوس الاموال إذ ان البنوك تمد الشيبول برؤوس الاموال عند معدلات فائدة منخفضة ، ففي السبعينات مثلاً كانت البنوك تمنح القروض عند مستوى سلبي من المعدلات الحقيقية (عندما كان معدل التضخم 12 % كانت معدلات الفائدة على القروض 6 %) للشركات التي على استعداد للتوافق مع الاستراتيجية الصناعية للحكومة الكورية كما اسلفنا . (**عبد الحسين** ، 2006 : 50)

وقد لجأت الشيبولات الكبرى الى تبني استراتيجيات تقوم على دمج العمليات الانتاجية والانشطة التسويقية التمويلية الضرورية في اطار المجمع الصناعي العملاق نفسه ، كذلك حرصت الشيبول على تحقيق درجة عالية من التكامل الرأسي وخاصة بين العمليات والصناعات عند المنبع والعمليات والصناعات عند المصب مما يجعلها مؤسسات عملاقة متعددة الاذرع فعلى سبيل المثال كانت الانشطة الخاصة بصناعة الغزل والنسيج داخل كل شيبول تمتد من صناعة الالياف التركيبية الى صناعة ماكينات النسيج الى صناعة الملابس الجاهزة . (**عبد الفضيل** ، 2000 : 61) وقد قامت الحكومة الكورية باعادة هيكلة الشيبولات ضمن خطة استراتيجية طويلة الامد هدفها تحويل الشيبولات الكبرى الى شركات كبرى تستطيع المنافسة عالمياً حتى وان اضطرت تلك المجموعات الى الاندماج ، ومعالجة المشاكل في فروعها التي ما عادت تحقق الربحية المستهدفة ، فعملت الدولة على تنفيذ سياسة (الصفقة الكبرى) التي تنادي بتبسيط هياكل الاعمال والحد من الانتاج الفائض ، ومن خلال التهديد بمنع تلك المجموعات من الحصول على الائتمان وقيامها بالوساطة لعقد مقايضات بين عدة شركات ،

كما لجأت الشيبولات بفعل التوجيهات الرسمية والضرورات الفنية والاقتصادية نحو التخصص والتركيز ، فقد وافقت شركة دايو موتورز على التنازل عن شركات الاليكترونيات التي تمتلكها الى شركة سامسونج Samsung مقابل تنازل الاخيرة عن ملكية شركات السيارات ، وهو ما يعني سيطرة سامسونج على سوق الاليكترونيات في كوريا بما يصل الى (60 %) من الانتاج الكوري وتكون دايو هي صانع السيارات الثاني في كوريا بعد

[1])من صور الاهمية الاجتماعية للشيبولات ان العامل في مجموعة " هيونداي " يحظى بامتلاك سيارة هيونداي وبتوفير السكن له ، ويحصل على احتياجاته الاستهلاكية بالتقسيط والدعم من المجموعة ، وتدير المجموعة هيونداي العديد من المستشفيات والمدارس والمطاعم التابعة لها ، ويستفيد من خدماتها العاملون فيها بشكل خاص . المصدر : (السواعي ، 2006 : 224)

هيونداي / كيا ، وهكذا اختزلت الخمس شركات لتصنيع السيارات الكورية الى شركتين (**Powers , 2010 : 111**) كما ساهمت الحكومة في الاندماج الذي حدث بين شركات مجموعة هيونداي لانتاج رقائق الذاكرة ومجموعة LG والذي من المتوقع ان يحتل هذا الكيان الجديد المركز الثاني عالمياً في انتاج رقائق التوصيل . (السواعي ، 2006 : 225)

5_ دور العامل الخارجي :

لم تكن التجربة التنموية المميزة لكوريا الجنوبية ذات صبغة كورية نقية بالكامل ، بل ان العامل الخارجي كان حاضراً ولايمكن اغفاله ، فقد ساهمت الولايات المتحدة في في تلك العملية التنموية من خلال توفيرها المظلة الامنية وتقديمها لمساعدات مالية مهمة ، حتى بلغ مجموع المساعدات العسكرية والاقتصادية الامريكية لكوريا الجنوبية في الفترة الممتدة بين 1947 -1976 نحو 12.6 مليار دولار ، كما بلغ حجم المنح الاقتصادية والقروض زهاء 6 مليون دولار ، وهو مايقارب مجموع المساعدات الاقتصادية الامريكية لكل الدول الافريقية (6,89 مليار) خلال الفترة نفسها ،كما فتحت USA اسواقها امام الصادرات الكورية منذ ستينات القرن العشرين ، إذ استقبلت السوق الامريكية 41,7% من مجموع الصادرات الكورية سنة 1970 ونحو 35 % خلال الثمانينات . (المنصوري ، 2013 : 5)

كما ادت المساعدات الامريكية دوراً مهماً في تنمية التعليم بكوريا فقد انفق 70 مليون دولار ، منها 17 مليون وجهت لجامعة سيؤل على شكل مساعدات تقنية وبنية اساسية اضافة الى مخصصات المنح الدراسية الخارجية . (سانيه ، 2011: 73) ، ولايمكن اغفال الدور المهم للاستثمارات الاجنبية التي قامت بها الشركات متعدية الجنسية ، وفي دراسة قامت بها UNCTAD بالتعاون مع غرفة التجارة الدولية 1998 بينت انه في الوقت الذي انخفض فيه مستوى الاستثمار الاجنبي في الاسهم والسندات والاقراض المصرفي الى دول جنوب شرق اسيا ومنها كوريا الجنوبية فأن تدفقات الاستثمار الاجنبي التي تقوم به تلك الشركات حافظ على مستواه السابق نفسه قبل الازمة الاسيوية . (الجبوري والجواري ، 2006 : 99)

ثالثاً : الرؤى المستقبلية للاقتصاد الكوري :

وضع المعهد الكوري للتنمية KDI تصميم لرؤية مستقبلية ثلاثينية لكوريا الجنوبية تمتد الى العام 2040 ، ويظهر المخطط التالي اهم محاور تلك الرؤية المستقبلية .

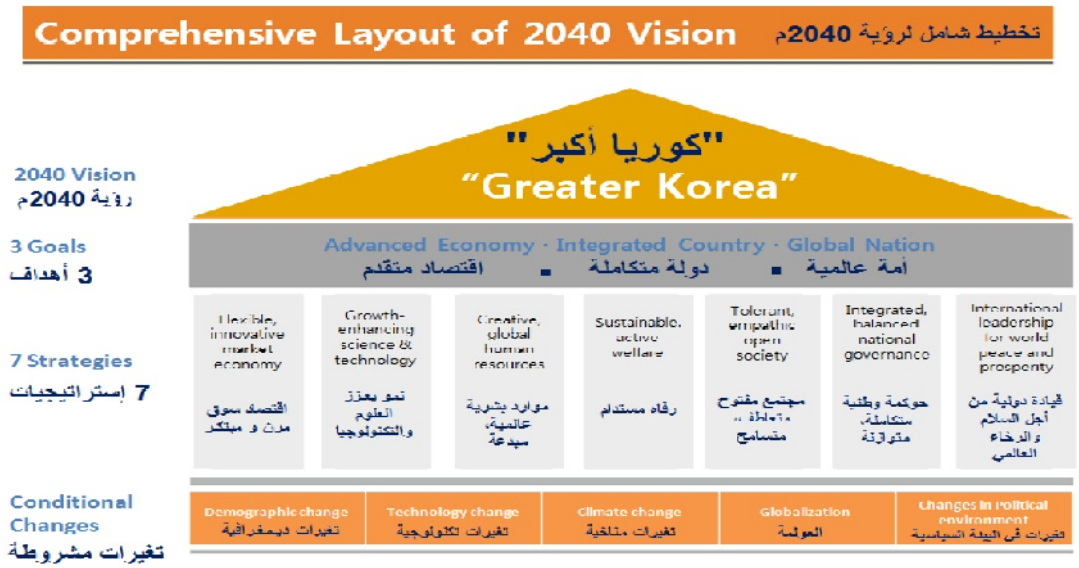

- المصدر : جونجي ، د. سوه ، 2011: دراسة حالة التجربة الكورية الجنوبية للانتقال الى اقتصاد معرفي ، عرض تقديمي ، جدة ، المملكة العربية السعودية .ص 5

المخطط (1)

الرؤية المستقبلية للاقتصاد الكوري الجنوبي

ورغم ما تقدم فان ذلك لايعني ان التجربة التنموية للاقتصاد الكوري كانت مثالية خالية من التحديات والمشكلات ، فهناك مثلا مشكلة ندرة الاراضي الخصبة القادرة على توفير انتاج زراعي يحقق لها قدرا من الاستقلال الذاتي والاكتفاء الغذائي الذاتي ، رغم اطلاقها لما يعرف بالثورة الخضراء في سبعينات القرن الماضي ، ولكن السياسة الحكومية في هذا الاتجاه توقفت عام 1978 باعتبار ان العائدات المالية الضخمة لكوريا كافية لتأمين هذه الاحتياجات عبر الاستيراد وبتكاليف اقل من الانتاج المحلي ، وهذا ادى الى تراجع القطاع الزراعي الكوري وهجرة سكان الريف بشكل كبير الى المدن فاهملت الزراعة بشكل واضح باستثناء زراعة الارز . (قطاع الاتفاقيات التجارية ، 7)

رابعاً : الدروس المستفادة من التجربة الكورية :

تعد التجربة التنموية لدول جنوب شرق اسيا تجربة مميزة بفعل نتائجها ، مما يغري كثيراً من الدول النامية بها ، ولعل النموذج الكوري الجنوبي هو اكثرها جذبا ، وفي هذا السياق يعتقد (سوه) ان " صياغة الرؤية والتنفيذ هو شكل من اشكال الفن وليس العلم ، وذلك لان التجربة الكورية الجنوبية ليست قابلة للاستنساخ كما هي ، وانما كل بلد يحتاج لوضع رؤيته ضمن سياقها وتاريخها " (جونجي ، 2011 : 2) إذ ان كثيرا من العوامل والمتغيرات طرأت واخرى افلت فاختلاف البعد الزمني ما بين الستينات والوقت الحاضر قد تضمن تغيرات عديدة في الانظمة والايدولوجيات ومن بين ذلك انتهاء الحرب الباردة وقيام المنظمات الاقتصادية العالمية واضطلاعها بشأن كبير في الجوانب الاقتصادية للدول المختلفة كمنظمة التجارة العالمية والتكتلات الاقليمية والعالمية وغيرها ، واجمالاً يمكن يمكن استخلاص بعض الدروس من تجربة التنمية لدول نمور اسيا وفي طليعتها كوريا الجنوبية وكما يأتي : (عايشي ، 2009 : 224)

- اعتماد كوريا كليا على الموارد البشرية المحلية في عملية التنمية وتاهيلها بشكل مركز من خلال التوسع في التعليم والتدريب وغيره . وهنا تبرز ضرورة الاهتمام بالاستثمار في الموارد البشرية والاستفادة من عروض الاستثمار الاجنبي .
- الاهتمام بالتطور التكنولوجي ومواكبته عالميا والتركيز على القطاعات التي يعتقد ان للبلد ميزة نسبية اعلى فيها وبالتالي امكانية تحقيق قدرة تنافسية فيها.

وتبين التجربة الكورية اهمية المرونة في كل من التخطيط و إدارة سياسات العمل ، فقد اتسمت الادارة بالبراغماتية والمرونة في سياساتها وكذلك الفعالية في التنفيذ. هناك سمة مميزة للنموذج الكوري تكمن في قدرة صناع القرار على المعالجة السريعة و الإيجابية للاشكالات السلبية ، مما وفر لها عوامل النجاح، ووضع خطط لتحقيق أهدافها، وتنفذ على نحو فعال رغم وجودها في ظل نظام بيروقراطي لكنه يعمل بكفاءة. وكان الدعم الحكومي المتواصل والمستمر منذ بداية خطط التنميةجنباً الى جنب مع التقييمات مستمرة للأداء الصناعي والاداء الاقتصادي بشكل عام . (Kim, 1991 :58)

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات :

1- صاغت كوريا نموذج التنمية الخاص بها باعتباره انموذجا تاريخيا لمراحل التطور الاقتصادي للدول النامية التي جائت متأخرة في ميادين التنمية والتصنيع والتطور الرأسمالي ،ويصور الانموذج عملية النمو الاقتصادي في الدول المعنية " دول جنوب شرق اسيا " بأسراب الاوز الطائر ، إذ تاتي اليابان في المقدمة بوصفها القائدة ، ويليها السرب الاول الذي يضم (كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة) ثم السرب الثاني ويضم (ماليزيا وتايلاند و اندونيسيا) اما السرب الثالث فيشمل (كمبوديا وفيتنام) .

2- توجد جملة من التحديات العصرية التي تواجه الرغبة لتكرار هذا الانموذج ومنها ان الانموذج كنموذج لحلقات التصنيع المتعاقبة المستند الى تدوير الميزة النسبية من البلدان الاقل تقدماً قد يكون صحيحاً في المراحل الاولى من التصنيع ولكنه يصبح اقل صحة مع زيادة درجة النضج ، فسرب الدول التابعة للدولة القائدة قد لا يحافظ على سرعة سير العملية التقنية ونمو الانتاجية التي تتيح له توسيع FDI والتجارة والاستثمار المحلي على نحو متزامن كما يعد تمايز الاجور عاملاً رئيسيا في اعادة توطين الصناعات ، ولكن ارتفاع الاجور في الاقتصاد المنخفض الاجر نتيجة للاندماج العالمي سيجعله يفقد ميزته النسبية ،

3- ان كثافة وحدة الضوابط التجارية المتعددة الاطراف وتوسع نطاقها كنتيجة لقيام منظمة التجارة العالمية WTO قيدت استخدام بعض ادوات السياسة الاقتصادية الانتقائية التي كان لها دور رئيس في نجاح صادرات دول جنوب شرق اسيا فضلا عن ذلك فانه قد تقف اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية TRIMs كعائق لانسيابية عمل الانموذج لا سيما في مجال اعادة الهيكلة ، إذ انه وفي ظل نظام اتفاقية التجارة المتعلقة بحماية تلك الحقوق تكون حماية حقوق الامتياز صارمة ودقيقة جداً مما قد يولد احتكارات تقنية تعرقل نقل التكنولوجيا .

4- ان سياسات تشجيع الصادرات للسلع المصنعة وحتى الاولية تتسم بالكفاءة ومعالجة تشوه الاسعار والاثار السلبية لتكلفة الحماية ، فعند المقارنة بين استراتيجيتي احلال الواردات وتشجيع الصادرات ، نجد ان معظم

الدول النامية قامت بتوظيف كلتا الاستراتيجيتين وبدرجات متفاوتة ، وبالرغم من ذلك فانه ومنذ منتصف السبعينات باتت سياسة تشجيع الصادرات تتبع بشكل متزايد من قبل الدول النامية .

5- ان اقامة صناعات موجهة للتصدير يوفر حافزاً قوياً باتجاه زيادة القدرة التنافسية لمنتجات هذه الدول في السوق العالمية وهو ما يسمح بزيادة التركز والتخصص ووفورات الحجم سعيا الى زيادة و جودة المنتجات وتحقيق الكفاءة الاقتصادية كما ان التصنيع لاغراض التصدير هو وسيلة للحصول على موارد اضافية من النقد الاجنبي وتحسين وضع ميزان المدفوعات .

ثانيا : التوصيات :

1- التاكيد على الدور المحوري للدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، مع ضرورة الانتباه الى اهمية عنصر المرونة في ذلك الدور والابتعاد عن القوالب الكلاسيكية في التخطيط للتنمية ، وهذا لايعني بالضرورة اهمال الدور الذي يمكن ان يناط بالقطاع الخاص إذ يستحسن ان تكون العلاقة تكاملية وروح التعاون تسود بين الدولة والقطاع الخاص بما يخدم الاهداف التنموية للاقتصاد الوطني سواء في العراق او باقي الدول النامية مع ضرورة تجاوز الاخطاء التي افرزتها الخطط التنموية المختلفة ولاسيما المندر جة تحت بند تنمية الاقاليم والتي لم تسعف اي محافظة عراقية على معالجة مشاكلها الاقتصادية بدءاً من توفير الطاقة وانتهاءاً بتشغيل العاطلين عن العمل .

2- مراعاة الظروف المحلية والاقليمية عند الشروع باي خطة تنموية مما يعني عدم التمسك الجامد بالاطر التنموية الفكرية والتي غالباً ما تكون مستمدة من الفكر الاقتصادي الغربي بشقية الكلاسيكي والحديث مع مراعاة الخصوصية الزمانية والمكانية لكل بلد يسعى لتنمية اقتصاده .

3- الاستفادة من التجربة الكورية الجنوبية ومحاولة فتح قنوات تفاعلية اقتصادية مع كبريات الشركات الكورية من اجل تدريب ملاكات فنية عراقية ونقل بعض التقنيات وايجاد الظروف المناسبة لفتح فروع لبعض الشركات الصناعية الكورية من خلال تقديم الحوافز والاعفاءات الضريبية وبما يساعد في تشغيل اليد العاملة العراقية وبناء اسس لصناعة معينة تتلائم مع خصوصية الاقتصاد الوطني ، واشراك بعض القطاعات الاقتصادية العراقية معها .

4- ينبغي عند المباشرة الفعلية بتنمية قطاع ما باعتباره سوف يمتلك ميزة ومقدرة تنافسية افضل من القطاعات الاخرى في السوق العالمية ، ينبغي عدم اهمال او تهميش بقية قطاعات الاقتصاد الوطني إذ لابد من ايلائها اهمية تجعلها على الاقل ترتبط بعلاقة تكاملية مع القطاع القائد الذي تروم السياسة التنموية تطويره حتى لاتحصل فجوة تطويرية اشبه " بالحلقة المفقودة " وبالتالي تفتح الباب لمشكلات الاختلالات الهيكلية والازمات وغيرها مما يجهض جهود التنمية .

5- عقد المؤتمرات واللقاءات على المستويات الاكاديمية والمهنية بين العراق ودول جنوب شرق اسيا ومنها كوريا على وجه الخصوص من اجل الاستفادة من الخبرات المتراكمة والتعرف بشكل مباشر على طبيعة تلك الاقتصادات التي استطاعت تجاوز محددات الجغرافية والتاريخ المتعلقة بمحدودية الموارد من جهة والسيطرة الاستعمارية من جهة اخرى ، ومن ثم انها حققت منجزات اقتصادية عز نظيرها في الدول النامية الاخرى مما يعني ان الوضع الاقتصادي " الخام " للبلاد العربية النامية ومنها العراق هو افضل من ناحية المقومات والموارد الطبيعية والبشرية من تلك الدول الجنوب شرق اسيوية لحظة بدء التنمية فيها قبل عقود .

المصادر

اولاً : الكتب :

- تودارو ، ميشيل ب . 2009: التنمية الاقتصادية ، تعريب ومراجعة : أ.د. محمود حسن حسني و د. محمود حامد محمود عبد الرزاق ، دار المريخ ، الرياض ، السعودية.
- القريشي ، محمد صالح تركي ، 2010 : علم اقتصاد التنمية ، ط1 ، مكتبة الجامعة - الشارقة ، اثراء للنشر والتوزيع - عمان .
- السواعي ، خالد محمد ، 2006: التجارة والتنمية ، ط1 ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن .
- عبد الغفار ، هناء ، 2002 : الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصين انموذجاً) ط1 ، بيت الحكمة ، بغداد .
- عبد الفضيل ، محمود ، 2000: العرب والتجربة الاسيوية : الدروس المستفادة ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ، تشرين الثاني / نوفمبر .
- فير ، ايفلين دوريل - 2010: الاقتصاد الياباني ، تعريب : د. صباح ممدوح كعدان ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق .
- دستور كوريا الجنوبية ، 1948، منشورات مصباح الحرية .

ثانياً : الاطروحات والرسائل الجامعية :

- سرحان ، سامية ، 2010 - 2011: أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية – دراسة للاثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية - ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس – سطيف- ، الجزائر .
- الشجيري ، فائق حسن جاسم محمد ، 2002: أثر سياسات الانفتاح الاقتصادي في السيادة الوطنية (دراسة نماذج عربية مختارة) رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين .
- العيساوي ، اسماعيل عبيد حمادي مجبل ، 2009: سياسة التنويع الاقتصادي وآثارها الاقتصادية في البلدان النامية المنتجة للنفط – المملكة العربية السعودية انموذجاً ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار .

ثالثاً : الدراسات والابحاث :

- البرواري ، انمار امين و سعدون ، عبد الوهاب ذنون ، 2010 : السياسة الصناعية في اقتصادات شرق اسيا واثرها في النمو الاقتصادي " كوريا الجنوبية انموذجاً " ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 101 ، المجلد 32 ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل .
- الجبوري ، مهدي سهر و الجواري ، مناضل عباس ، 2006 : تجربة جنوب شرق اسيا ومحاولة الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد 4 ، العدد 4 ، كانون الثاني .
- جونجي ، د. سوه ، 2011: دراسة حالة التجربة الكورية الجنوبية للانتقال الى اقتصاد معرفي ، عرض تقديمي ، جدة ، المملكة العربية السعودية .

- سانية ، عبد الرحمن ، 2011 : قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، العدد 11 ، جامعة غرداية ، الجزائر .
- سعيدي ، وصاف ، 2002 : تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات ، مجلة الباحث ، العدد 1 ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادة ، جامعة ورقلة ، الجزائر .
- عايشي ، كمال ، 2009 : دور نظرية الاوز الطائر الاسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول الى الهيكل التصديري ، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ، العدد 6 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ديسمبر .
- قطاع الاتفاقيات ، 2008 : العلاقات الاقتصادية التجارية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية كوريا الجنوبية خلال الفترة من 2003 حتى عام 2008 ، وزارة التجارة والصناعة ، مصر .
- عبد الحسين ، عدنان فرحان ، 2006: دراسة تحليلية لمرتكزات نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية للمدة (1965 – 2005) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 18 ، نيسان ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة .
- عبد الله ، غانم و عمر ، تيم خغدين ، 2014 : اثر استراتيجية التنويع على اداء المؤسسة الاقتصادية ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد 7 ، العدد 2 .
- المنصوري ، عبد الرحمن ، 2013: تجربة كوريا الجنوبية عوامل النجاح وتحديات المستقبل ، مركز الجزيرة للدراسات ، حزيران .

رابعاً : المصادر الاجنبية :

- Charlotte Marguerite Powers , 2010 : The Changing Role of Chaebol , Multi-Conglomerates in South Korea's National Economy , Georgetown University , Summer.
- IMF : DIRECT INVESTMENT TECHNICAL EXPERT GROUP ISSUES PAPER (DITEG) #20: DEFINITION OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT (FDI) TERMS , Prepared by Art Ridgeway, Statistics Canada ,November 2004
- PEKKA KORHONEN , 1994 : The Theory of the Flying Geese Pattern of Development and Its Interpretations , *Journal of Peace Research*, Vol. 31, No. 1. (Feb.) .
- Kim , Kwan S. : THE KOREAN MIRACLE (1962-1980) REVISITED:MYTHS AND REALITIES IN STRATEGY AND DEVELOPMENT , Kellogg Institute ,
- The Helen Kellogg institute for international Studies Working Paper #166 November 1991.